

اختلاف النقل عن السيوطي

في الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي
الشريف في النحو: دراسة في ضوء كتابه
(المطالع السعيدة في شرح الفريدة)

هالة محمد زهران



جامعة الأزهر

المؤتمر الدولي الأول

لكلية البنات الإسلامية أسيوط

اختلاف النقل عن السيوطي في الاحتجاج

والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو

وراسة في ضوء كتابه (المطالع السعيدة في شرح (الفريدة)

إعداد

أ.د/ هالة محمد السيد زهران

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات - جامعة الأزهر - فرع البنات بالقاهرة

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مكتبة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً، وأعذبهم نطقاً، وأسدهم لفظاً، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد..

فإن البحث التحوي في الحديث النبوي الشريف رفيع القدر، عظيم الفخر، لا تفتى محاسنه على ممر الدهر، إذ المتكلم به (ﷺ) أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق، فالاحتجاج بكلامه عليه الصلاة والسلام الذي هو أفصح العبارات وأبلغ الكلام هو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه^(١).

وقد أثار الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي في المجال النحوي والصرفي خاصة جدلاً ونقاشاً كبيراً بين علمائنا قديماً وحديثاً؛ لاختلافهما عن سائر العلوم الشرعية كالفقه والتفسير، والعربية كالبلاغة والأدب؛ وذلك لاعتمادهما في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده، وأي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغيير حكمها النحوي ومعناها الذي جاءت له في العبارة^(٢).

(١) ينظر: شرح كفاية المتحفظ، تحرير الرواية في تقرير الكفاية لابن الطيب القاسبي ص ٩٦.

تحقيق د/عنى حسن الثوباب، الرياض ط. أوتى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديشي ص ٥.

ويُعدّ البغداديّ - فيما أعلم - أول من قسمّ مذاهب النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي إلى من جوّزه مطلقًا، ومن منعه، ومن توسط بينهما^(١).

وكان موقف السيوطي من الاحتجاج بالحديث غير واضح، ويؤكد ذلك أن البغدادي عدّه ممن توسط في الاحتجاج بالحديث^(٢)، وجعله ابن الطيب الفاسي ممن منع الاحتجاج به^(٣)، وذهب بعض المحدثين إلى أن موقفه متردد بين فريق المتوسطين والمانعين^(٤).

فمن ثمّ جاء هذا البحث محاولة مني لتحديد موقف السيوطي من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو من خلال كتابه (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)، وذلك للمشاركة به في مؤتمر الإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ملتقى العلوم الشرعية والعربية).

ويقع البحث بعد هذه المقدمة في مدخل وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

المدخل: دلالات ومصطلحات، وفيه معنى الاحتجاج والاستشهاد والفرق بينهما، ومفهوم الحديث لغة واصطلاحًا، والفرق بينه وبين الأثر.

التمهيد: السيوطي وكتابه المطالع السعيدة.

المبحث الأول: السيوطي والاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف النحاة من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث في النحو.

(١) ينظر: خزانة الأدب ٩/١ - ١٥.

(٢) السابق ١٣/١.

(٣) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٦، وفيض نشر الانشراح ٤٤٧/١.

(٤) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٧ - ٢٩، والحديث النبوي في النحو العربي، للدكتور محمود فجال ص ١٣٣ - ١٣٤.



المطلب الثاني : موقف السيوطي من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي في النحو.

المبحث الثاني: الأحاديث النبوية المحتج بها والمستشهد بها في كتاب (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)، وفيه:

١- أحاديث أوردها السيوطي للاحتجاج بها، أو نقل الاحتجاج بها عن ابن مالك أو غيره.

٢- أحاديث أوردها السيوطي للاستشهاد بها في النحو.

٣- حديثان أوردهما السيوطي لتوجيه إعرابهما.

والخاتمة: بينت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وأتبعها بثبت المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

وأخيراً أرغب إلى كرم الله تعالى أن يجعل سعبي في هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله، ويجعله ذخيرة لي عنده يجزيني بها في الدار الآخرة، فهو العالم بمودعات السرائر وخفيات الضمائر، وأن يتغمدني بفضله ورحمته، ويتجاوز عني بسعة مغفرته، إنه سميع قريب، وعليه أتوكل وإليه أنيب.

مدخل دلالات ومصطلحات

وفيه:

- معنى الاحتجاج والاستشهاد والفرق بينهما.
- ومفهوم الحديث لغة واصطلاحاً، والفرق بينه وبين الأثر.

أولاً: معنى الاحتجاج والاستشهاد والفرق بينهما:

الحجة في اللغة: الدليل والبرهان، يُقال: حَجَّه يَحُجُّهُ حَجًّا: غلبه بالحجة^(١). يقول الراغب الأصفهاني: "الحجة: الدلالة المبيّنة للمحجّه، أي: المقصد المستقيم، والذي يقتضي صحة أحد النقيضين، قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾^(٢)-(٣).

والاحتجاج في النحو: يمكن تعريفه بأنه الدلالة على صحة القواعد أو الانتصار لها، أو الترجيح بينها بما يصح الاحتجاج به من نصوص اللغة.

والاستشهاد في اللغة: بمعنى سأله الشهادة^(٤) وطلبها منها، والشهادة: الخبر القاطع، وشهد الشيء إذا عاينه^(٥).

والمراد به في النحو: "الجزئيات التي تُذكر لإثبات القواعد من كلام الله تعالى، أو كلام رسول الله (ﷺ)، أو كلام العرب العرباء الثابتة فصاحتهم، الموثوق بعربيتهم"^(٦).

والفرق بين الاحتجاج والاستشهاد: أن الاحتجاج يكون في المواقف التي تتطلب

(١) ينظر: الصحاح للجوهري باب الجيم فصل الحاء ٣٠٣/١، لسان العرب (حجج).

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ١٠٧.

(٣) من آية ١٤٩ من سورة الأنعام.

(٤) ينظر: لسان العرب (شهد).

(٥) ينظر: شرح كفاية المتحفظ ص ٩٥.

(٦) السابق ص ٩٥.

المغالبة والجدل بقصد التفوق، ونصرة الرأي، أما الاستشهاد فإنه جزئي يُؤتى به لإثبات القواعد^(١).

ثانياً: مفهوم الحديث لغة واصطلاحاً، والفرق بينه وبين الأثر:

الحديث في اللغة: الجديد من الأشياء، فهو نقيض القديم^(٢)، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره؛ لأنه يحدث شيئاً فشيئاً^(٣).

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف، وكأنه أُريد به مقابلة القرآن الكريم؛ لأنه قديم^(٤).

والأثر: بقية الشيء، وخرج في أثره وفي أثره أي بعده^(٥).

وعند أهل الحديث يُطلق على ما يُنسب إلى ما دون النبي (ﷺ)، من الصحابة

والتابعين فمن بعدهم^(٦)، وقد يُراد به ما أضيف إلى النبي (ﷺ) مقيداً، فيقال: وفي الأثر عن النبي (ﷺ)^(٧).

(١) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ص ١٣٦.

(٢) ينظر: الصحاح باب الناء فصل الحاء، واللسان (حدث)، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغني ص ١٠.

(٣) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ص ٢٩.

(٤) ينظر: تدريب الراوي ص ٢٩، ومصطلح الحديث للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ص ٩.

(٥) ينظر: القاموس المحيط باب الراء فصل الهمزة، واللسان (أثر).

(٦) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر العسقلاني ص ٣١.

(٧) ينظر مصطلح الحديث ص ٩.

التمهيد

السيوطي وكتابه المطالع السعيدة

أولاً: التعريف بالسيوطي^(١):

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ويكنى بأبي الفضل، والسيوطي نسبة إلى (أسيوط) وهي مدينة في صعيد مصر.

ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وسافر في طلب العلم إلى بلاد متعددة، منها الشام، والحجاز، واليمن، والهند، وتلمذ لمشيخة جلية من العلماء، بلغ عددهم نحو: مائة وخمسين شيخاً في مختلف العلوم.

ورزق التبهر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع.

وصنّف في شتى العلوم، وبلغت مؤلفاته - كما ذكر هو عن نفسه - إلى ثلاثمائة كتاب^(٢)، وكان ذلك في فترة من فترات حياته، وزادت المؤلفات على ذلك إلى خمسمائة كتاب، وقيل ستمائة مؤلف، منها في علم النحو "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، و"الاقتراح في أصول النحو"، و"المطالع السعيدة في شرح الفريدة" وهو موطن الدراسة، وفي علم التفسير "الإتقان في علوم القرآن"، وفي الحديث "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، وفي الفقه "الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية"، وفي المعاني والبيان "شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان"، وفي التراجم "بغية الوعاة"، و"تاريخ الخلفاء".

(١) ينظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ١٠/٧٤-٧٩، وهديّة العارفين للبغدادي ١/٥٤٣-

٥٤٤، والأعلام للزركلي ٣/٣٠١، ٣٠٢، وحسن المحاضرة للسيوطي ١/١٨٨-١٩٥،

ومقدمة تحقيق همع الهوامع ٣٨ - ١٣، ومقدمة تحقيق المطالع السعيدة ٦ - ١٥.

(٢) ينظر: حسن المحاضرة ١/٣٣٨.



ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها، وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدره^(١).

ونهل من علمه تلاميذ أجلاء صاروا علماء حاملين علمه، ناقلين آثاره إلى من بعده. توفي (رحمه الله) سنة إحدى عشرة وتسعمائة للهجرة، بعد أن استكمل من العمر إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوماً^(٢).

ثانياً: كتاب السيوطي (المطالع السعيدة):

هو تعليق على ألفيته في علم العربية المسماة بـ(الفريدة)^(٣)، ويقع في مقدمات، وسبعة كتب.

المقدمات في تعريف الكلام والكلمة، وأقسامها، والكلم، والمعرب والمبني، والمنصرف وغيره، والنكرة والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات، والثاني في الفضلات وهي (المنصوبات)، والثالث في المجزورات، وما حمل عليها من المجزومات، والرابع في العوامل، والخامس في التوابع، والسادس في الأبنية، والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية، كالزيادة والحذف، والإبدال، والنقل، وختمه بما يناسبه من خاتمة الخط^(٤).

وتنوعت مصادر السيوطي في (المطالع السعيدة)، فنقل عن علماء أهل البصرة والكوفة، ومن جمع بينهما، كما لم يتقيد بمذهب نحوي معين، فكان منهجه قائماً على عرض الآراء المتشعبة في مختلف المسائل، وقلما يدلي برأيه فيها، أو يرجح رأياً على آخر، ويظهر إبداعه في حسن عرض الآراء ولمّ شتاتها وما تفرق منها^(٥).

(١) ينظر: شذرات الذهب ٧٨/١٠.

(٢) السابق ٧٩/١٠.

(٣) ينظر: مقدمة السيوطي لكتابه (المطالع السعيدة) ٣٥/١.

(٤) ينظر: السابق ٨١/١.

(٥) ينظر: مقدمة تحقيق المطالع السعيدة ١٥/١٠ - ١٦.



المبحث الأول

السيوطي والاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

في النحو

ينبغي قبل معرفة موقف السيوطي من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث في النحو من إلقاء الضوء على موقف النحاة قبله في هذه القضية لذلك يقع هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول

موقف النحاة من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي

في النحو

وقع الجدل والخلاف في الاحتجاج بالحديث في النحو؛ لما أثير حوله من جواز روايته بالمعنى، وغيره من الأسباب التي ردها من منع الاحتجاج به وسيأتي ذكرها. والمتتبع لتاريخ الاحتجاج بالحديث في النحو قديماً وحديثاً يلاحظ أن العلماء والباحثين جرت عاداتهم تصنيف مذاهب النحاة في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به إلى ثلاثة مذاهب، ولعل البغدادي^(١) هو أول من بدأ هذا التصنيف وتبعه العديد من المحدثين^(٢).

(١) ينظر: خزانة الأدب ٩/١-١٥.

(٢) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور محمد عيد ص ١٠٩-١١٢، واحتجاج النحويين بالحديث للدكتور/ محمود حسني محمود، وهو بحث نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني عدد ١٢٢ ص ٤٣-٤٥، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٩-٢٧، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور/ حسن هنداوي ص ١٤٤-١٤٩، والأثر في كتاب سيبويه ص ٧٥-٨٢، وحجية الحديث النبوي في النحو العربي، وهو بحث منشور في مجلة اللغة العربية بالمنصورة العدد ٣١ ج ٢ ص ١٨٣-١٨٧.



وفيما يلي عرض هذه المذاهب، وإبداء الرأي فيها.

المذهب الأول: وهو مذهب من استشهد بالحديث واحتج به.

يمكن تقسيم أصحاب هذا المذهب إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: وهم المتقدمون الذين استشهدوا بالحديث واحتجوا به قبل زمن ابن مالك وابن الضائع وأبي حيان، حيث إن هذه القضية لم تكن مثار جدال وتساؤل، ولم يصل إلينا أيّ خبر منهم، أو أي تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه. أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟^(١).

وقد تبين وجود الحديث النبوي في كتب المتقدمين وآرائهم بدءاً بأبي عمرو ابن العلاء والخليل وسيبويه والفراء والمبرد وغيرهم^(٢)، مما جعل أحد الباحثين يقرر بأن "مسألة الاحتجاج بالحديث مُسَلَّم بها لدى المتقدمين، وأوضح دليل على ذلك إغفالهم بحث هذه القضية إغفالاً تاماً، فلو كان فيها خلاف لفصلوا القول فيها كما فعلوا حين اختلف البصريون والكوفيون في القبائل التي ينبغي الأخذ بلغاتها"^(٣).

وقد استشهد سيبويه بأحاديث كثيرة، استخلصها المُحدِّثون من الكتاب، حيث إن سيبويه لم ينبه في الأحاديث التي احتج بها إلى أنها أحاديث^(٤)، إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب، ويقدم لها بمثل ما يقدم به تلك المادة من مثل قوله: (ومثل ذلك...) و(أما...) و(أما قولهم...) و(من

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٥.

(٢) ينظر: احتجاج النحويين بالحديث ص ٤٧ - ٤٩، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٤٢ - ١٨٠.

(٣) مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ص ١٥٢.

(٤) قيل: إن سبب ذلك هو التحرج والتحرز من أن ينسب إلى رسول الله (ﷺ) ما هو غير مستيقن منه، وصدق سيبويه مجمع عليه (ينظر احتجاج النحويين بالحديث ص ٦٠، وارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ص ٦٨ - ٦٩).

ذلك... (و كما قال...^(١))، وقد وقف أحد المحدثين في كتاب سيبويه على أكثر من مئة وثلاثين ما بين حديث وأثر^(٢).

وهذا كله يؤكد على أن ما صرح به ابن الضائع^(٣)، وأبو حيان^(٤)، والشاطبي^(٥) ومن تبعهم^(٦) من أن النحويين القدماء لم يستشهدوا بالحديث النبوي بجانبه الصواب، بل الأمر ما قرره ابن الطيب الفاسي بقوله: "لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة [يعني الاحتجاج بكلامه عليه الصلاة والسلام] إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل"^(٧).

وقال أيضًا: "ما رأيت أحدًا من الأشياخ المحققين إلا وهو يستدل بالأحاديث على القواعد النحوية، والألفاظ اللغوية، ويستنبطون من الأحاديث النبوية الأحكام النحوية والصرفية واللغوية، وغير ذلك من أنواع العلوم اللسانية، كما يستخرجون منها الأحكام الشرعية"^(٨).

الطائفة الثانية: الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث وتوسعوا فيه، ويمثل هذه

- (١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٥٠ - وارتكاز الفكر النحو على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ص ٦٠ - ٦٦.
- (٢) ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ص ١٥.
- (٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ق ١ ص ١١٢١، رسالة دكتوراه، إعداد: يحيى علوان حسون البلداوي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر رقم ٢٣٣٤.
- (٤) ينظر: التذييل والتكميل ج ٦ م ٢ ص ٨٩٨، رسالة دكتوراه، إعداد: عبد الحميد محمد الوكيل، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، رقم ١٧٣٩.
- (٥) ينظر: المقاصد الشافية ٤٠١/٣.
- (٦) ينظر: نشأة النحو لشيخ محمد الطنطاوي ص ٨٤، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص ٥٢.
- (٧) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٦، وفيض نشر الانشراح ص ٤٤٦.
- (٨) شرح كفاية المتحفظ ق ص ١٠٠.



الطائفة ابن مالك^(١)، ويعد كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) أكبر دليل على ذلك، فقد عقده للأحاديث التي يشكل إعرابها. وتبعه الرضي^(٢)، وزاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت (ﷺ)^(٣). وممن استشهد كثيرًا بالحديث أيضًا ابن هشام^(٤)، والداميني الذي تصدى للرد على المانعين^(٥)، وأثنى عليه صاحب الخزانة في ذلك وقال: "ولله دره! فإنه قد أجاد في الرد"^(٦).

وأيد ابن الطيب الفاسي هذا الصنيع فقال: "وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه وتراكيبه جمع من الأئمة، منهم شيخا هذه الصناعة وإمامها، الجمالان: ابنا مالك وهشام، والجوهري.. وغيرهم ممن يطول ذكره، وهو الذي ينبغي التعويل عليه والمصير إليه، إذ المتكلم به (ﷺ) أفصح الخلق على الإطلاق، وأبلغ من أعجزت فصاحته الفصحاء على جهة العموم والاستغراق"^(٧). وأكد أيضًا بأن الحق ما قاله الإمام ابن مالك علامة جيان، لا ما قاله أبو حيان، وجزم بأن كلام ابن الضائع كلام ضائع^(٨).

- (١) فقد استشهد على سبيل المثال في كتابه شرح التسهيل بأكثر من مائتي حديث، ينظر فهرس الحديث النبوي ٢٠١/٤ - ٢١٥، وفي شرح الكافية الشافية استشهد بثمانية وسبعين حديثًا، ينظر فهرس شرح الكافية الشافية.
- (٢) استشهد في شرح الكافية بأكثر من خمسين حديثًا، ينظر فهرس شرح الرضي على الكافية ٤٥/٥.
- (٣) ينظر: خزانة الأدب ٩/١.
- (٤) استشهد على سبيل المثال في المغني بأكثر من خمسين حديثًا، ينظر قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهد في المغني ص ١٢٥ - ١٣٢.
- (٥) ينظر: تعليق الفرائد ٢٤١/٤ - ٢٤٣.
- (٦) الخزانة ١٤/١.
- (٧) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٦.
- (٨) ينظر: المرجع السابق ص ١٠١.



المذهب الثاني: من منع الاستشهاد بالحديث في النحو:

وهو ما نسب لابن الضائع، وأبي حيان، وعزاه ابن الطيب للسيوطي كما سيأتي، وتتخلص حجج المانعين في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: أن الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي (ﷺ)، وإنما رويت بالمعنى^(١).

يقول ابن الضائع: لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة حديث النبي (ﷺ)، لأنه [من المقطوع به أنه (ﷺ)] أفصح العرب^(٢).

وقرر أبو حيان بأن الألفاظ قد تتعدد في القصة الواحدة بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله (ﷺ) لم يقل تلك الألفاظ جميعها، بل لا تجزم أنه قال بعضها، إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدًا لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلا مرة واحدة ولم تمل عليه فيكتبها^(٣).

وأجيب عن هذه الحجة بما يأتي:

١- أن في رواية الحديث بالمعنى خلافًا مشهورًا بين العلماء، وكما أجازته قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، وشدد آخرون في الرواية بالمعنى، فمنع تقديم كلمة على أخرى، وحرّفًا على آخر^(٤).

على أن القائلين بجواز الرواية بالمعنى لم يطلقوا ذلك إطلاقًا، بل اشترطوا لها شروطًا منها:

(١) ينظر: خزانة الأدب ٩/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ق ١ م ١١٢١/٢، رسالة دكتوراه، خزانة الأدب ١٠/١.

(٣) التذييل والتكميل ج ٢ م ٨٩٩، رسالة دكتوراه، خزانة الأدب ١١/١.

(٤) ينظر: شرح كفاية المتحفظ ص ٩٩، وفيض نشر الانشراح ص ٤٥٦ - ٤٥٧.



- أن يكون الراوي عارفاً بما يُحيل المعنى أو ينقصه، عالمًا بمواقع الألفاظ.
- أن يقول الراوي بالمعنى بعد كمال مرويه، أو كما قال، أو نحوه، مما يدل على الشك، وهذا لا تكاد نجده في شيء من الدواوين الحديثية إلا في ألفاظ بعض الصحابة، وإن رووا بالمعنى فإنه لا يضرنا في الاستدلال بكلامهم والاستشهاد به؛ لأنهم عرب فصحاء.
- ألا يكون المروي مدوناً في كتاب، وأما المدون في كتاب فقد اتفقوا على منع روايته بالمعنى^(١)، وتدوين الأحاديث قد وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة^(٢).
- ٢- أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب، ويغلب على الظن أن الأحاديث لم تبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما مع التشديد في الضبط والتحري في النقل^(٣).
- ٣- وأما تعدد الألفاظ في القصة الواحدة فلا شيء فيه؛ لأنه إما من كلامه (ﷺ)، فقد ورد أنه كان (ﷺ) كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات حتى يستوعبوا عنه ما يقول لهم، ويفهموا معناه، وإعادته قد تكون بالألفاظ السابقة، أو بغيرها، قصداً للإيضاح، وإما أن تتعدد الرواية بتعدد الراوي؛ لأنه يحتمل أن يكون كل راوٍ سمع ما لم يسمعه غيره معه^(٤).
- المنقطة الثانية: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من العرب كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن

(١) ينظر: فيض نشر الاشراف ص ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٢٤١/٤.

(٤) ينظر: فيض نشر الاشراف ص ٤٦٢ - ٤٦٧.



في كلامهم وهم لا يعلمون، وهذا ما صرح به أبو حيان^(١)، ويرد عليه بما يلي:

١- أن ما ادعاه من وقوع اللحن كثيراً دعوى خالية عن البرهان، فصحيح البخاري مثلاً مشتمل على سبعة آلاف حديث ومنتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر، والتراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك في كتابه (التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح)، بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة، ولا خروج عن الظاهر أصلاً، فضلاً عن ادعاء اللحن فيها^(٢).

٢- أن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة. وما قد يقع في رواية بعض الأحاديث من غلط أو تصحيف يقع مثله في الشعر، وهو حجة من غير خلاف^(٣).

البنقطة الثالثة: أن أئمة النحو من المصريين لم يحتجوا بشيء منه^(٤). يقول أبو حيان: "أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"^(٥).

(١) التذييل والتكميل ج ٦ م ٢ ص ٨٩٩، رسالة دكتوراه وتمهيد القواعد ٤٤٠٨/٩.

(٢) ينظر: فيض نشر الاشراف ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٣) ينظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة للشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية ٢٠٧/٣.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٩/١.

(٥) التذييل والتكميل ج ٦ م ٢ ص ٨٩٨، وخزانة الأدب ١٠/١.



ورد هذا الاحتجاج بما يلي:

١- أنه لا دليل فيه على أن النحاة المتقدمين يمنعون الاستشهاد بالحديث ولا يجوزونه، بل تركهم له لعدم تعاطيهم إياه، كما أن دواوين الحديث لم تشتهر في الصدر الأول، ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية، والآي القرآنية^(١).

٢- أنه ادعاء مخالف لواقع مؤلفاتهم وآرائهم، إذ ثبت أن النحاة المتقدمين وكذلك من الأندلسيين وغيرهم قد احتجوا بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف^(٢)، مما جعل ابن الطيب يقول: " لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وابن الضائع في شرح الجمل .. "^(٣) وصرح بأنه رأى الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان^(٤)، فقد استشهد بأكثر من خمسين حديثًا في كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب)^(٥).

المذهب الثالث: التوسط بين المجيزين والمانعين، فجزوا الاحتجاج بالأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها.

وهو ما ذهب إليه الشاطبي، فصرح "بأن الحديث في النقل قسمان: أحدهما: ما عُرف أن المعنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان.

والثاني: ما عُرف أن المعنى به فيه نقل ألفاظه لمقصود خاص بها، فهذا يصح

(١) ينظر: فيض نشر الاشراف ص ٤٥٢.

(٢) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي ص ١٧٩.

(٣) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٦.

(٤) ينظر: فيض نشر الاشراف ص ٤٥٥.

(٥) ينظر: فهرس الحديث والآثار ٢٥٢١/٥ - ٢٥٢٣.



الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله (ﷺ)، ككتابه إلى همدان، وكتابه إلى وائل ابن حجر".

وقرر "بأن ابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه، وبنى الأحكام على الحديث مطلقاً" ثم قال: "والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى مطلقاً، وهو قول ضعيف"^(١).

وتبعه السيوطي في ذلك كما سبق.

وقد عالج الشيخ محمد الخضر حسين (رحمته) هذا الموضوع في "مجلة مجمع اللغة العربية، وانتهى إلى النتيجة الآتية:

١- أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع:

- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ﷺ).
 - ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد به كألفاظ القنوت والتحيات.
 - ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.
 - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها.
 - الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك وابن أنس، والإمام الشافعي.
 - ما عُرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين.
- ٢- أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب المتأخرين، ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً. أم مقطوعة السند

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٠٢ - ٤٠٣، ببعض تصرف، وخزانة الأدب ١٢/١ - ١٣.



فوجه عدم الاحتجاج بها واضح. وأما متصلة السند فلبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها.

٣- أن الحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد به، هو الحديث الذي دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً، وهو على نوعين:

حديث يرد لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه. أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به، نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية فنجز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي، وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط من الراوي فنقف دون الاستشهاد بها.

وخلاصة ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين: جواز الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزا لا مرد له^(١).

وبعد هذا العرض لمذاهب المجيزين، والمانعين، والمتوسطين في الاحتجاج بالحديث في النحو والاستشهاد به، أرى أن الذي ينبغي التعويل عليه هو تقسيم النحاة إلى قسمين فقط:

أحدهما: من يجيز الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً.
الآخر: من يجيز الاستشهاد بالحديث الذي أعتني بنقل ألفاظه.

(١) ينظر: الاستشهاد بالحديث في اللغة ٢٠٨/٣ - ٢١٠.



أما القول بأن هناك طائفة منعت الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في النحو مطلقاً فإنه مخالف للواقع أولاً، ومخالف لما عليه من نسب إليهم المنع حيث إن مؤلفاتهم تذخر بالعديد من أحاديث لرسول الله (ﷺ).
ويؤكد ذلك:

أن ابن الضائع وأبا حيان - وهما من نسب إليهما منع الاستشهاد بالحديث مطلقاً - قد قصر حديثهما على الأحاديث المروية بالمعنى وكذلك وقوع اللحن فيها، ومما لا شك فيه أن هناك الكثير من الأحاديث المنقولة بالتواتر اللفظي، والتي اتفقت ألفاظها في شتى كتب الحديث^(١)، وقد أودعها السيوطي في كتاب خاص سماه (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)^(٢).

وذكر العديد منها في كتابه (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) ثم قال:
"قد قسم أهل الأصول المتواتر إلى:
لفظي: وهو ما تواتر لفظه.

ومعنوي: وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، وقائع مختلفة تشترك في أمر، يتواتر ذلك القدر المشترك".

ثم قال: "وذلك أيضاً يتأتى في الحديث، فمنه ما تواتر لفظه [وذكر لذلك أمثلة متعددة]، ومنه ما تواتر معناه كأحاديث رفع اليدين في الدعاء"^(٣).

وما تواتر لفظه لم يُعثر - فيما أعلم - على من رفض الاحتجاج به والاستشهاد به في النحو، فضلاً عن التصريح بمنعه.

١ - ما قررته د/ خديجة الحديثي من خلال دراستها لموقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث، فتبين أنه كان يعتمد على ما اتفق الرواة على نقله بلفظ

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٢٨.

(٢) ينظر: تدريب الراوي ٢/٦٢٩-٦٣٠.

(٣) المرجع السابق ٢/٦٣١ بتصرف يسير.



واحد، أو ما تواتر فيه النقل، أو تضافر النقل فيه، وهذا النوع من الأحاديث لا خلاف بين معظم الباحثين في الاحتجاج بها في مسائل النحو، وأن موقفه من ابن مالك في مسألة الاحتجاج هذه، وردوده عليه كانت بسبب أن ابن مالك كان يحتاج بالحديث سواء أكان مما نُقل بلفظه أم بمعناه، وسواء أكان راوية ثقة عربياً فصيحاً أم ليس كذلك، وسواء أتعددت فيه الروايات أم اتحدت^(١).

٢- ما قرره د/ يحيى علوان - محقق شرح جمل الزجاجي لابن الضائع - من أن ابن الضائع لم يصرح إطلاقاً بمنع الاستشهاد بالحديث، وشرح الجمل خير دليل على ذلك، فقد استشهد فيه بحوالي ثلاثين حديثاً^(٢).
على أن ابن الضائع لم يستشهد أحياناً بالحديث للاستئناس، بل يدل به على رأي ذهب غيره إليه، ويصححه هو بالحديث^(٣).

ومن هنا يتضح أن نسبة منع الاستشهاد بالحديث في النحو لابن الضائع وأبي حيان من قبيل الخطأ المشهور.

وأرى أيضاً أن الأولى الاقتصار في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به على ما تواتر نقله باللفظ، وحجتي في ذلك دليلان:
دليل نقلي: وهو خشية الوقوع في الوعيد الشديد لرسول الله (ﷺ) حيث قال:
"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"^(٤).

قال جمال الدين القاسمي: "من قرأ حديث رسول الله، وهو يعلم أنه يلحن فيه،

(١) ينظر: موقف النحاة ص ٣٦٤، ٤٢٧.

(٢) مقدمة تحقيق شرح جمل الزجاجي لابن الضائع ١٤٢/١ - ١٤٤.

(٣) ينظر: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ص ١٦٢، رسالة دكتوراه للدكتور/ عبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قاريونس، ط: ثانية ١٩٩٣م.

(٤) الحديث بلفظه في صحيح البخاري ١/٢٤٧، ٢/٤٢٠، ٣/٤٣٦، وصحيح مسلم ١/١٠١، والسنن الكبرى للنسائي ٥/٣٩٤، وسنن الترمذي ٤/٥٢٤.



سواء أكان في أدائه أم في إعرابه، يدخل في هذا الوعيد الشديد؛ لأنه بلحنه كاذب عليه^(١).

الدليل العقلي؛ وهو أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال^(٢)، خاصة إذا كان المعول عليه وقد تعددت ألفاظه قد يؤدي إلى ترجيح مذهب على آخر، وأن يجوز في النثر ما خص به الشعر.

وإنما كان هذا المسلك في رأيي هو الذي ينبغي اتباعه في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في النحو وكذلك الصرف؛ لأنهما يعتمدان في استنباط الأحكام النحوية والصرفية على اللفظ وبنيته وموقعه في التركيب، بخلاف سائر العلوم الشرعية كالفقه والتفسير؛ فإن مقصودهم المعنى الذي يؤديه الحديث وإن تعددت ألفاظه، واختلفت رواياته.

(١) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١٧٣.

(٢) الاقتراح في أصول النحو ص ١٦٠.



المطلب الثاني

موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي

في النحو

اختلف العلماء والباحثون في تحديد موقف السيوطي من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو إلى ثلاثة آراء:

الرأي الأول: ذهب البغدادي إلى أن السيوطي ممن توسط في الاستشهاد بالحديث تبعًا للشاطبي^(١)، فجوز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، واستدل على ذلك بما ذكره السيوطي في قوله: "وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروية بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة^(٢)»^(٣).

الرأي الثاني: ذهب ابن الطيب وتبعه بعض المحدثين^(٤) إلى أن السيوطي ممن منع الاستشهاد بالحديث تبعًا لابن الضائع وأبي حيان. يقول ابن الطيب: "وأما الحديث الشريف فاختلف فيه، فذهب إلى الاحتجاج به والاستدلال بألفاظه جمع من الأئمة، منهم: شيخا هذه الصناعة وإماماها، الجمالان: ابنا مالك وهشام، والجوهري ... على أننا لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ

(١) ينظر المقاصد الشافية ٣/٤٠٢ - ٤٠٣، وخزانة الأدب ١/١٢٠.

(٢) الاقتراح ص ٨٩.

(٣) خزانة الأدب ١/١٣٠.

(٤) ينظر: أبو حيان النحوي للدكتورة/ خديجة الحديثي ص ٤٣٥ - ٤٣٦، والاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور/ محمد عيد ص ١١٠.



أبو حيان في شرح التسهيل^(١)، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل^(٢)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (رحمه) فأولع بنقل كلامهما، وألهج به في كتابه، واعتنى باستيفائه في كتابه الموسوم بـ"الاقتراح في علم أصول النحو"^(٣)^(٤).

ونعل ما دعا ابن الطيب إلى ما ذهب إليه، هو أن السيوطي قد نقل كلام ابن الضائع وأبي حيان ثم قال: "ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع [وأبو حيان] أن ابن مالك استشهد على لغة: (أكلوني البراغيث)^(٥) بحديث الصحيحين: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ"^(٦) وأكثر من ذلك، حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون)^(٧).

وقد استدل به السهيلي، ثم قال: "لكنني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه الزار مطولاً مجرداً، فقال فيه: "إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ؛

(١) التذييل والتكميل ج ٦ م ٢ ص ٨٩٨ - ٩٠٣، رسالة دكتوراه.

(٢) م ١١٢٠/٢ - ١١٢١.

(٣) الاقتراح ص ٨٩.

(٤) شرح كفاية المتحفظ ص ٩٦، وينظر فيض نشر الاقتراح ٤٤٧/١.

(٥) تُسَبُّ هَذِهِ اللُّغَةُ إِلَى طِيءٍ، وَأَزْدٌ شَنْوَاءٌ، وَبِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، يَنْظُرُ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ٦٣٩/٢، شرح ابن عقيل ٦٦/٢، التصريح ٤٠/١.

(٦) ورد الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري في (كتاب: مواقيت الصلاة - باب: فضل صلاة العصر) ١٣٩/١، وفي صحيح مسلم (كتاب: المساجد - باب: فضل صلاتي الصبح والعصر) ٤٣٩/١، والموطأ (كتاب: قصر الصلاة في السفر - باب: جامع الصلاة) ١٧٥/١، وورد برواية: (المَلَائِكَةُ يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ) في صحيح البخاري كتاب: بدء الخلق - باب: ذكر الملائكة) ٨١/٤، وصحيح مسلم (كتاب: المساجد - باب: فضل صلاتي الصبح والعصر) ٤٣٩/١، وأخرجه ابن خزيمة بلفظ (إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ يَتَعَاقِبُونَ) في صحيحه (كتاب: الصلاة - باب: ذكر اجتماع ملائكة الليل وملائكة النهار..). ١٦٥/١، وينظر فتح الباري ٤٢/٢.

(٧) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٥٤٠/١، وشرح ابن عقيل ٧٠/٢.



ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار" (١).

وقال الأنباري في (الإنصاف) في منع (أن) في خبر كاد: "وأما حديث: كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا" (٢)؛ فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد (٣) (٤).
الرأي الثالث: أن السيوطي موقفه متردد بين فريق المتوسطين والمانعين مطلقاً، وهو ما صرح به بعض المحدثين (٥).

وأرى أن السيوطي ممن توسط فجوز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، ويؤكد ذلك كثرة استشاده بالحديث في بعض مؤلفاته، حيث بلغت في (همع الهوامع) ما يقرب من مئة وستة وخمسين حديثاً، كرر منها أربعة عشر حديثاً (٦)، وكذلك في (المطالع السعيدة) حيث بلغ مجموع الأحاديث التي وردت في موضع الاحتجاج والاستشهاد أربعين حديثاً، وكرر حديثاً في موضعين (٧) وسيأتي الحديث عنها مفصلاً، فالسيوطي لم يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وما استدُل به على ذلك

(١) نص السهيلي في نتائج الفكر ص ١٢٨: "وقد ورد في الصحيح نحو قوله عليه الصلاة والسلام: 'يتعاقبون فيكم ملائكة... وكما أن هذه العلامة ليست للفعل إنما هي للفاعلين، فكذلك التاء في: ظفرت يداك، وقامت هند، ليست للفعل"، فيبدو أن هناك سقطاً في نصه، وذكره أبو حيان كاملاً بنفس رواية السيوطي في: التذييل والتكميل ٢٠٨/٦، رسالة دكتوراه.

(٢) ينظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ٥٣/٣، ١٠٩، و٢٥٣/٨، ومسند الشهاب القضاعي ٢٤٢/١ وفيض نشر الانشراح ٥١٤/١.

(٣) الإنصاف مسألة (٧٧) ٥٦٧/٢.

(٤) الافتراح ص ٩٦-٩٩، وينظر فيض نشر الانشراح ٥٠٨/١ - ٥٢٢.

(٥) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٦-٢٩، والحديث النبوي في النحو العربي ص ١٣٣-١٣٤.

(٦) ينظر: فهرس الأحاديث النبوية في همع ٦٧/٤ - ٧٣.

(٧) ومجموع الأحاديث التي وردت فيه ثمانية وأربعين حديثاً.



لا ينهض دليلاً عليه، وإنما يعضد مذهبه في التوسط فإنه يرفض الاستدلال بالحديث الذي ورد بروايات متعددة مختلفة الألفاظ، لاحتمال أن يكون اللفظ المستشهد به من تحريف الرواة وتغييرهم، وهو ما لهج به وصرح في العديد من مصنفاته^(١).
والله أعلم بالصواب،

(١) ينظر: همع الهوامع ١/٣٣٧، و٢/٣٤، والتوشيح شرح الجامع الصحيح ٢/٦٠٤، و٦/٢٣٣٤، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج ١/٥٤، و٢/٢٧٨ - ٢٧٩، و٣/١٥٦.



المبحث الثاني

الأحاديث النبوية المحتج بها والمستشهد بها في كتاب (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)

مدخل:

- أورد السيوطي العديد من الأحاديث في كتابه (المطالع السعيدة) وهي كالاتي:
- ١- أحاديث أوردها في الحث على تعلم العربية وهي:
 - ما روي أنه (ﷺ) قال: (أَعْرَبُوا الْكَلَامَ كَيْ تُعْرَبُوا الْقُرْآنَ) (١)(٢) وهو حديث قيل إنه منكر (٣)(٤).
 - ما روي أن سيدنا عمر (رضي الله عنه) قال: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: (رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً أَصْلَحَ مِنْ لِسَانِهِ) (٥)(٦). قيل: إن هذا حديث موضوع (٧)(٨).

- (١) لم يرد هذا الحديث - فيما أعلم - في كتب السنة الصحاح، وأورده ابن الأباري في إيضاح الوقف والابتداء ٢٢/١، والأضداد ص ٣٢٧.
- (٢) ينظر: المطالع السعيدة ٣٦/١ - ٣٧.
- (٣) هو الحديث الفرد الذي لا يعرف منته عن غير راويه، وحكمه: أنه حديث ضعيف شديد الضعف، ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٢٠٨.
- (٤) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء في الأمة للألباني ٥٢٤/٣.
- (٥) ورد الحديث في إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١، والأضداد ص ٢٤٤، ومسند الشهاب للقضاي ٣٣٨/١.
- (٦) ينظر: المطالع السعيدة ٣٨/١.
- (٧) ماهية الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع، أي: كذب الراوي في الحديث، بأن يروي عنه (ﷺ) ما لم يقله متعمداً لذلك، حكم روايته: اتفقوا على أن تحرم روايته مع العلم بوضعه، ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ٢٤٩.
- (٨) ينظر: فيض القدير ٢٣/٤.

- ١ - ما روي عن ابن عباس (رضي الله عنه) أنه قال: قال رسول الله (ﷺ): (أحبوا العرب ثلاثاً؛ لأني عربي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي) (١)(٢). قيل: هذا الحديث موضوع، وقيل: كذب (٣).
- ٢ - حديث أورده نبيان علة تقسيمه (المطالع السعيدة) إلى سبعة كتب، وهو (إن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السماوات سبعة والأرضين سبعة، والأيام سبعة، والطواف سبعة) (٤)(٥) الحديث.
- ٣ - أحاديث أوردها نبيان معنى لغوي:
- أولاً: استشهد السيوطي بما ورد في حديث رسول الله (ﷺ): (إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس) (٦) على توضيح معنى قول الجوهري (٧): "إن الكلام في اللغة اسم جنس يقع على القليل والكثير، فيقع على الكلمة الواحدة، وعلى الجماعة منها، وعلى هذا ورد الحديث، فإن الصلاة تبطل بالكلمة الواحدة. ولا يتوقف الإبطال على اللفظ المفيد، فإن الحديث ورد على اللغة لا على الاصطلاح الحادث" (٨)، ولم أعر فيما بين يدي من مراجع على من استشهد

- (١) الحديث في المعجم الكبير للطبراني ١١/١٨٥، وشعب الإيمان للبيهقي ٣/٣٤، إيضاح الوقف والابتداء ص ٢١.
- (٢) ينظر: المطالع السعيدة ٤٠/١.
- (٣) ينظر: ميزان الاعتدال ٣/١١٣.
- (٤) الحديث بلفظه في السنن الكبرى للبيهقي ١/١٦٨، وعلى غير لفظه في مسند أحمد ابن حنبل ١/٤٠٢، ٢/٤٧٧، وصحيح مسلم ٤/٢٠٠٦٢.
- (٥) ينظر: المطالع السعيدة ١/٨١.
- (٦) الحديث في مسند الإمام أحمد ٧/٨٣٩، وصحيح مسلم ١/٣٨١، والسنن الكبرى للنسائي ١/٢٩٧، و ٢/٤٤.
- (٧) الصحاح باب الميم فصل الكاف ٥/٢٠٢٣.
- (٨) المطالع السعيدة ١/٨٧ - ٨٨ بتصريف.



بهذا الحديث غير السيوطي.

ثانياً: استشهد على إطلاق الكلمة على الجمل المفيدة بآيات من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾^(١) أي: لا إله إلا الله، وأتبعها بثلاث أحاديث نبوية^(٢) هي:

- قوله (ﷺ): (الكلمة الطيبة صدقة)^(٣).

- قوله (ﷺ): (أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَّا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ)^(٤)^(٥)

وهو تابع في الاستشهاد بهذين الحديثين لابن مالك^(٦) وأبي حيان^(٧). وناظر

الجيش^(٨) والشاطبي^(٩).

- قوله (ﷺ): (كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ

(١) من آية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) المطالع السعيدة ٩٠/١.

(٣) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣/٢١٨، ٣٨٣، وصحيح البخاري ٤/٦٨، و٨/١٤، وصحيح مسلم ٢/٦٩٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل (الديوان ص ٨٥)، وهو من شواهد شرح المفصل ٢/٧٨، التذييل والتكميل ١/١٥، تمهيد القواعد ١/١٢٧-١٢٨، المقاصد الشافية ١/٤٢-٤٣، مع الهوامع ١/١٩، واستشهد به على إطلاق الكلمة في اللغة على الكلام المفيد.

(٥) الحديث ورد في مسند الإمام أحمد ٣/٦٣٦، وصحيح البخاري ٥/٥٣، وصحيح مسلم ٤/٧٦٨.

(٦) استشهد ابن مالك بالحديث الأول في شرح التسهيل ٣/١.

(٧) التذييل والتكميل ١/٥١.

(٨) تمهيد القواعد ١/١٢٧-١٢٨.

(٩) المقاصد الشافية ١/٤٢-٤٣.

العظيم^(١)، ولم يسبق السيوطي - فيما أعلم - إلى الاستشهاد به على هذا الموضوع.

٤ - أحاديث أوردها للاحتجاج بها والاستشهاد على القواعد النحوية وهي ماتعينا هنا، وقد تنوعت هذه الأحاديث إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أحاديث أوردها السيوطي للاحتجاج بها أو نقل الاحتجاج بها عن ابن مالك أو غيره، وهي:

- قول النبي (ﷺ): (إِنْ يَكُنْه فَلَئِنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ)^(٢).

ذكر السيوطي هذا الحديث، وكذلك قول العرب "عليه رجلاً ليسني"، واحتجاج ابن مالك بهما على أن اتصال الضمير بعامله أرجح من انفصاله إذا كان خيراً لكان أو إحدى أخواتها، فقال: "والذي قرره ابن مالك خلافه فإن عبارته في شرح الكافية^(٣): أو مرفوع بكان أو إحدى أخواتها كقوله (ﷺ): "إِنْ يَكُنْه^(٤) فَلَئِنْ تَسَلَّطَ

(١) الحديث بلفظه في صحيح البخاري ١٦٨/٩، وبيروى (كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن) كما في مسند أحمد بن حنبل ١٥/٣، وصحيح البخاري ١٠٧/٨، وصحيح مسلم ٢٠٧٢/٤، وفصل السيوطي القول في إعرابه في عقود الزبرجد ٤٣٨/٢.

(٢) الحديث في صحيح البخاري ١١٧/٢، وصحيح مسلم ٢٢٤٤/٤، وتتمته فيهما (وإن يكنه فلا خير لك في قتله)؛ وهو من شواهد: شواهد التوضيح والتصحيح ٧٩-٨٠، وشرح التسهيل ١٥٤/١، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١، والتذييل والتكميل ٢٤٠/٢، وأوضح المسالك ٧٣/١، وتمهيد القواعد ٧١/١-، ٥٣٥، وتعليق الفراند ١٠٢/٢، وجمع الهوامع ٣٨٧/١، وعقود الزبرجد ١٢/٢، و٣٧٤.

(٣) ٢٣٠-٢١، وعبارته فيه: "كثاني ضميرين أولهما غيره مرفوع نحو: (سلنيه)، أو [أولهما] مرفوع بـ (كان) أو إحدى أخواتها نحو: (الصديق كنته).

(٤) وردت هذه اللفظة في النص المحقق: (إن يكن هو) والصواب ما ذكرته؛ لأنه هو محل الاحتجاج، ومع ذلك فقد ورد الحديث برواية (إن يكن هو فليست صاحبه) من طريق آخر، ينظر عقود الزبرجد ٣٧٤/٢.

عليه) وكقول بعض العرب "عليه رجلاً ليسنى"^(١).
والذي عليه الجمهور هو أن الانفصال أرجح في باب كان وأخواتها، وقصر بعضهم جواز الاتصال بـ (كان) دون سائر أخواتها^(٢).
- ما روي أنه (ﷺ) قال: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)^(٣).
احتج السيوطي بالحديث على ثبوت خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، فقال: "ويجب حذف الخبر في مواضع، أحدها: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية، نحو: لولا زيد لأكرمته، أي: موجود، والجمهور^(٤) أطلقوا وجوب الحذف ... وقيده الرماني وابن الشجري^(٥) والشلوبين^(٦) وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم) ومنه قوله (ﷺ)، وذكر الحديث^(٧).

- (١) المطالع السعيدة ٢٠٦/١، وينظر: مع الهوامع ٢١٣/١.
- (٢) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢-٣٥٩، والمقتضب ٩٨/٣، والبيدع لابن الأثير م ٢ م ٢٥/١، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٤٠٦/١، وارتشاف الضرب ٩٤٠/٢.
- (٣) الحديث في صحيح البخاري ٤٣/١-٤٤، وورد برواية: (لولا أن قومك حديث عهدهم) في البخاري ١٧٩/٢، ومسلم ١٧٠/٨.
- (٤) ينظر تفصيل القول في المسألة: الكتاب ١٢٩/٢، والمقتضب ٧٦/٣، والأصول ٦٨/١، وشرح الكتاب لتسيرافي ٤٦٠/٢، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٤٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٥٥/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع ٥٩٤/١، والتذيل والتكميل ٢٨١/٣، مع الهوامع ٣٣٦/١-٣٣٨.
- (٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥١٠/٢.
- (٦) ينظر: حواشي المفصل ٧١/١.
- (٧) المطالع السعيدة ٢٧١/١-٢٧٢.



والسيوطي تابع في الاحتجاج بهذا الحديث لابن مالك^(١)، وصرح بذلك أيضًا في (جمع الجوامع)^(٢)، ومع ذلك نراه في الشرح يعترض على الاحتجاج بالحديث فيقول: "والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن بعض رواياته: لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ^(٣). وهذا جار على القاعدة"^(٤)، وفي ذلك من التناقض ما لا يخفى وقد صرح بذلك قبله ابن أبي الربيع^(٥)، وربما يؤيده روايات أخرى أكثر ورودًا بلفظ: (لولا أن قومك حديثٌ عهدٌهم)^(٦)، أو (حديثٌ عهد)^(٧)، أو (حديثو عهد)^(٨) وورد أيضًا: (لولا حَدَاثَةٌ عَهْدٌ قَوْمِكَ^(٩)).

- قوله (ﷺ): (لَا أَحَدًا أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ)^(١٠).

أورد السيوطي الحديث في معرض الاحتجاج على عدم جواز حذف خبر "لا" إن لم يُعلم، ونقل نص ابن مالك^(١١) في ذلك، فقال: "وإن لم يُعلم بقرينة تالية أو حالية

- (١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢٠، شرح الكافية الشافية ١/٣٤٥.
- (٢) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٣٣٦.
- (٣) ورد الحديث بهذا اللفظ في موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني ص ١٦٢، ومسند الإمام الشافعي ١٢٩، ومسند الإمام أحمد ٨/١٩٥، ٣٣٥، وصحيح البخاري ١٧٩/٢، ١٧٧/٤، وصحيح مسلم ٩٦٩/٢.
- (٤) همع الهوامع ١/٢٣٧-٢٣٨.
- (٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٥٩٤.
- (٦) ينظر: صحيح البخاري ١٧٩/٢، وصحيح مسلم ٨/١٧٠.
- (٧) ينظر: السنن الكبرى للنسائي ٤/١١١.
- (٨) ينظر: صحيح مسلم ٨/٣٤١، والسنن الكبرى للنسائي ٥/٣٨٩، وسنن الترمذي ٣/٢١٥.
- (٩) ينظر: مسند أحمد ٥/١٣٠، وصحيح مسلم ٢/٩٦٨.
- (١٠) الحديث في مسند الإمام أحمد ٢/٢٣، و١٤٧، وصحيح البخاري ٦/٧٢، وصحيح مسلم ٢١١٤/٤.
- (١١) شرح الكافية الشافية ١/٥٣٦-٥٣٨، وينظر: التذييل والتكميل ٥/٢٣٩، وتعليق الفراند =



لم يجر الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب نحو: (لا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ). قال ابن مالك: "ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم عنه عدم الفائدة - والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه"^(١). وفي هذا إشارة إلى الزمخشري والجزولي حيث نقلنا عن بني تميم أنهم يحذفون خبر "لا" مطلقاً على سبيل اللزوم، إلا أن الزمخشري قال: "وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"^(٢). وقال الجزولي: "ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفاً"^(٣).

- ما روي أنه (ﷺ) قال حكاية عن موسى (تُوبِي حَجْر)^(٤).

أورد السيوطي احتجاج ابن مالك^(٥) بهذا الحديث على جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس، ثم قال: "وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول (ﷺ) كما قرر في محله، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ (يا حجر)^(٦)^(٧) والبصريون يرون هذا شاذاً لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه وتابعهم ابن مالك^(٨).

= ٩٩/٤، وأوضح المسالك ٢٩٤/١، ومغني اللبيب بحاشية الأمير ١٥٦/٢، وشرح

ابن عقيل ٢٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٤٦/١.

(١) المطالع السعيدة ٣٢٤/١ - ٣٢٥، وينظر: همع الهوامع ٤٧٠/١.

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٧/١.

(٣) المقدمة الجزولية في النحو ٢٢٠ - ٢٢١.

(٤) ورد بهذا اللفظ في مسند أحمد ٢٢٨/٣، صحيح البخاري ١٩٠/٤، صحيح مسلم ٢٦٧/١، سنن الترمذي ٣٥٩/٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ - ١٢٩١، وشرح التسهيل ٤٣٢/٣.

(٦) ورد بهذا اللفظ في مصنف أبي شيبة ٣٣٥/٦، ومسند أحمد ٤٣٠/٣، و٨٠٤، وصحيح البخاري ٧٨/١، وصحيح مسلم ١٨٤١/٤.

(٧) المطالع السعيدة ٣٧٢/١ - ٣٧٣، وينظر همع الهوامع ٣٣/٢ - ٣٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣، وارتشاف الضرب ٢١٨٠/٤، وتمهيد القواعد ٣٥٢٦/٧، والمقاصد الشافية ٢٤٧/٥، توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٠/٢، عقود الزبرجد ٧٤/٣.



- قول النبي (ﷺ): (إِنِّي لِأَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي)^(١).
- أورد السيوطي احتجاج ابن مالك^(٢) بالحديث على ما زعمه من خروج (إذا) عن الظرفية، مخالفاً بذلك جمهور النحاة^(٣)، وهذا ما فعله أيضاً في (الهمع)^(٤)، و(عقود الزبرجد)^(٥).
- ورده أبو حيان^(٦) وتبعه ابن هشام^(٧) وناظر الجيش^(٨) والسيوطي^(٩)، وتأولوا الحديث على أن مفعول "أعلم" محذوف، يدل عليه المعنى، و"إذا" ظرف على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك، أو أعلم شأنك.
- ما قيل إنه ورد في الحديث: (فَيَذْهَبُ كَيْمًا فَيَعُودُ ظَهْرَهُ طَبَقًا وَاحِدًا)^(١٠).
- يقول السيوطي: "ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: (تريد أن تخرج) لم يجز أن تجيب بقوله: (أريد أن) وتحذف أخرج، وأجازه بعض المغاربة، مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري (فَيَذْهَبُ كَيْمًا فَيَعُودُ ظَهْرَهُ طَبَقًا وَاحِدًا) يريد: كيما يسجد. قال: "وهذا كقولهم: جئت ولما".

(١) الحديث في مسند أحمد ٧٩/٨، وصحيح البخاري ٤٧/٧، وصحيح مسلم ٤/١٨٩٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٠.

(٣) المطالع السعيدة ١/٤٢٢.

(٤) ١٣١/٢.

(٥) ٢١٢/٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٣٠٩.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب بحاشية الأمير ١/٨٧.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٤/١٩٣٤، و١٩٤١.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢/١٣٢.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه ٩/١٥٩، بلفظ: (فَيَذْهَبُ كَيْمًا فَيَسْجُدُ، فَيَعُودُ ظَهْرَهُ طَبَقًا وَاحِدًا)،

كما أخرجه في ٦/١٩٨ بلفظ: (فَيَذْهَبُ لَيْسَجِدُ) بدون لفظه (كما) ولا شاهد في هاتين

الروايتين.



ثم ذكر رد أبي حيان^(١) بأنه "ليس مثله، لأن حذف الفعل بعد لما للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شيء في كلام العرب"^(٢).

على أن الحافظ ابن حجر العسقلاني لم يقف على حذف منصوب "كي" "يسجد"، فهي ثابتة في جميع النسخ^(٣)، كما أنني لم أعتز عليه مع طول البحث في متون وشروح الحديث، وعليه أرى أن الأولى عدم نسبته بهذه الرواية إلى رسول الله ﷺ، فضلاً عن الاحتجاج به على جواز حذف معمول نواصب الفعل المضارع.

ومن هنا يتضح أن جميع الأحاديث المَحْتَج بها ما عدا حديث: (إني لأَعْلَمُ إذا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً) قد تعددت رواياتها في المواضع المحتج بها على القواعد النحوية، والدليل - كما تقرر - إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به، أما حديث (إني لا أعلم إذا كنت عني راضية) فلا مانع من الاحتجاج به ما دام أنه قليل ولم يغير في القاعدة العامة لاستعمال "إذا".

النوع الثاني: أحاديث أوردها السيوطي للاستشهاد بها في النحو، وهي:

- قوله ﷺ: (لا وتُرَانِ فِي لَيْلَةٍ)^(٤).

استشهد به السيوطي على أن اسم "لا" النافية للجنس "قد يبني على الألف نيابة عن الفتحة على لغة بني حارث"^(٥).

(١) بحثت عن هذا الرد فيما بين يدي من مراجع لأبي حيان فلم أعتز عليه.

(٢) المطالع السعيدة ٣٩/٢، وينظر هذه المسألة في: ارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، والجنى الدائي ص ٢٦٣، ومغني اللبيب بحاشية الأمير ١٥٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٧٦/٣، التصريح ٢٣٠/٢، الهمع ٢٩٧/٢.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٢٨/١٣، وينظر التصريح ٢٣٠/٢.

(٤) الحديث أخرجه أحمد في المسند ٥٨٢/٥، وأبو داود في السنن ٦٧/٢، والترمذي في السنن ٣٣٣/٢، والنسائي في السنن الكبرى ١٥٢/٢.

(٥) المطالع ١١٤/١.



ولم أعتز - فيما بين يدي من مراجع - على ما استشهد به قبل السيوطي، وتبعه الأشموني^(١).

ولزوم الألف في إعراب المثني لغة معروفة عزيزة أيضاً لكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وحنعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة^(٢).

قال رسول الله (ﷺ): (مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ بِهِنَّ أَبِيهِ وَلَا تَكْتَنُوا)^(٣).

أورد السيوطي الحديث شاهداً على أن لغة النقص في (هن) - وهي حذف آخرها لأن أصلها "هنو" وإعرابها بحركات ظاهرة على النون - أفصح من الإتمام - وهو إعرابها بالحروف - الذي هو اللغة المشهورة^(٤).

وهو تابع في الاستشهاد به لابن مالك^(٥)، وأبي حيان^(٦)، وابن هشام^(٧)، وغيرهم^(٨).

(١) منهج السالك بحاشية الصبان ٧٩/١.

(٢) ينظر: الهمع ١٣٤/١.

(٣) الحديث في السنن الكبرى للنسائي ١٣٦/٨، وأورده الإمام أحمد بلفظ: (من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه ولا تكتنوا) بدون (هن)، وكذلك هو في الأدب المفرد للبخاري ص ٥٣٦.

(٤) ينظر المطالع السعيدة ١٤٦/١، وذكر السيوطي أن لغة النقص في "هن" أفصح من القصر، وهو غير صحيح؛ لأن لغة القصر هي التزام الألف مطلقاً، وجعل الإعراب بالحركات المقدر.

(٥) شرح التسهيل ٤٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٨٣/١.

(٦) التذييل والتكميل ١٦٣/١.

(٧) أوضح المسالك ٣٠١/١.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٢٦١/١، المقاصد الشافية ١٤٨/١، وتعليق الفرائد ١٤٥/١.



- حديث: (طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ)^(١).

استشهد السيوطي بالحديث على إحقاق "أرضين" بجمع المذكر السالم، فقال: "ومنها أرضون وهو شاذ ووجه شذوذه أمران، كونه جمع تكسير، فإن راءه مفتوحة في الجمع ساكنة في المفرد، وكون مفرده مؤنثاً، وفي الحديث: (طوقه من سبع أرضين)^(٢).

وهو تابع في الاستشهاد به لابن هشام^(٣).

- ما رُوِيَ أَنَّهُ (ﷺ) قَالَ: (وَأَنْهَأَكُمْ عَنِ قِيلٍ وَقَالَ)^(٤).

أورد السيوطي الحديث للاستشهاد به على أنه "إذا نُسب إلى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يُحكي، وجاز أن يُعرب بما يقتضيه العامل، وقد رُوِيَ قوله (ﷺ): "وأنهأكم عن قيل وقال" بالفتح على الحكاية، وبالجر على الإعراب"^(٥).

وأورد سيبويه الحديث ولكن على عادته في عدم رفعه إلى رسول الله (ﷺ)

- وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - فقال: "وأما تَمَّ وَأَيْنَ وَحَيْثُ وَنَحْوُهُنَّ إِذَا صَيَّرْنَ اسْمًا لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ كَلِمَةٍ، فَلَا يَدُ لِهِنَّ مِنْ أَنْ يَتَغَيَّرْنَ عَنْ حَالِهِنَّ وَيَصْرْنَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، لِأَنَّكَ وَضَعْتَهُنَّ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ، كَمَا تَغْيَرْتُ لَيْتَ وَإِنَّ. فَإِنْ أُرِدْتَ

(١) جزء من حديث، وتتمته روي بروايات متعددة منها: من أخذ شبراً من أرض بغير حق، ومن ظلم من الأرض شبراً، ومن ظلم قيد شبر من الأرض، ينظر: مسند الإمام أحمد ٥٠٣/١، و٤١٦/٣، و٨٧٤/٥، وصحيح البخاري ١٧٠/٣، و١٢٩/٤، وصحيح مسلم ١٢٣١/٣.

(٢) المطالع السعيدة ١٥١/١ - ١٥٢.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٥٧.

(٤) أخرجه ابن حبان في الصحيح ٤٢٣/١٠، وورد في صحيح البخاري ١٢٤/٨ بلفظ (وكان ينهي عن قيل وقال)، وورد الحديث في شرح التسهيل ٢٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٧٨٢٣/٤، تمهيد القواعد ٤٥٥٥/٩.

(٥) المطالع السعيدة ٢٥١/١.

حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: "إن الله ينهك عن قيلٍ وقيلٍ"، ومنهم من يقول: عن قيلٍ وقيلٍ، لما جعله اسماً^(١).

وذكره الفراء أيضاً في القول في علة بناء "الآن"^(٢)، وتبعه الزجاجي^(٣) والأتباري^(٤) وابن يعيش^(٥) والرضي^(٦). وأبو حيان^(٧).

- ما روي أنه (ﷺ) قال: (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله)^(٨). يقول السيوطي: ثم الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: "أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله" وإلا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به^(٩).

ويلحظ أن السيوطي لم ينسبه إلى رسول الله (ﷺ)، وذكره منسوباً إليه (ﷺ) ابن خروف^(١٠) وابن مالك^(١١) والرضي^(١٢) وغيرهم^(١٣).

- (١) الكتاب ٢٦٨/٣، وينظر شرح السيرافي لكتاب ٣٦/٤، والإغفال ٣٠٩/١.
- (٢) معاني القرآن ٤٦٨/١.
- (٣) اللامات ص ٣٩.
- (٤) الإنصاف مسألة ٧١ ج ٥٢٢/٢.
- (٥) شرح المفصل ١٠٣/٤.
- (٦) شرح الكافية ٢٣٠/٣.
- (٧) التذييل والتكميل ٩/٨.
- (٨) الحديث أخرجه مالك في الموطأ ٢١٤/١، ٤٢٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٤٧٠/٤، و١٩٠/٥.
- (٩) المطالع السعيدة ٢٥٩/١ - ٢٦٠، وينظر: مع الهوامع ٣١٦/١.
- (١٠) شرح كتاب سيبويه ص ٢٣٣.
- (١١) شرح التسهيل ٣١١/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٣/١.
- (١٢) شرح الكافية ٣٤٥/٤.
- (١٣) ينظر المقاصد الشافية ٦٤٠/١ - ٦٤١، وتعليق الفرائد ٩٤/٣، ومنهج السالك ١٩٧/١.



- قول الرسول (ﷺ) (أمرٌ بمعروفٍ صدقةً)^(١).
- وقوله عليه الصلاة والسلام (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)^(٢).
- أورد السيوطي الحديثين ولم يصرح بنسبتهما إلى رسول الله (ﷺ)، واستشهد بهما على أن من مسوغات الابتداء بالانكارة كونها عاملة^(٣).
- وذكرهما قبله على الموضع نفسه ابن مالك^(٤) وأبو حيان^(٥) وابن هشام^(٦) وغيرهم^(٧)، وذكر الأول منهما منسوباً إلى رسول الله (ﷺ) ابن خروف^(٨).
- قول الرسول (ﷺ): (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسَلِّطَ عَلَيْهِ)^(٩).
- استشهد السيوطي بالحديث على امتناع حذف النون من مضارع "كان" في حالة الجزم إذا وقع بعدها ضمير منصوب، ولم يصرح بنسبته إلى رسول الله (ﷺ)^(١٠)،

-
- (١) ورد الحديث بهذا اللفظ في مسند الإمام أحمد ١٩٨/٧، وصحيح ابن حبان ١١٩/٣، ورؤي بنلفظ: (وأمر بالمعروف صدقة) في مسند الإمام أحمد ١٩٨/٧، وصحيح مسلم ٤٩٨/١، والسنن الكبرى للبيهقي ٦٧/٣، ٣١٦/٤، ١٠٠/١٠٠.
 - (٢) الحديث في موطأ مالك ١٢٣/١، مسند الإمام أحمد ٥٤٣/٧، والسنن الكبرى للنسائي ٢٠٣/١.
 - (٣) المطالع السعيدة ٢٦٤/١.
 - (٤) شرح التسهيل ٢٩١/١.
 - (٥) ارتشاف الضرب ١١٩٩/٣، والتذييل والتكميل ٣٢٦/٣.
 - (٦) أوضح المسالك ١٤٤/١، وشرح شذور الذهب ص ١٨٤.
 - (٧) ينظر: تمهيد القواعد ٩٢٣/٢، المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٧/١، التصريح ١٦٩/١، ومنهج السالك ٢٠٥/١.
 - (٨) شرح جمل الزجاجة ٣٨٧/١ - ٣٨٨.
 - (٩) سبق تخريجه ص ٢٦٥٢.
 - (١٠) المطالع السعيدة ٢٩١/١، وينظر: همع الهوامع ٣٨٧/١.



- واستشهد به مع التصريح بنسبته إليه (ﷺ) ابن هشام^(١) وابن عقيل^(٢).
- قال رسول الله (ﷺ): (مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ)^(٣).
- ذكر السيوطي الحديث للاستشهاد به على جواز حذف خبر أفعال المقاربة إذا دلّ عليه دليل، فقال: "ويجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(٤) أي يمسح لدلالة المصدر عليه، وحديث: (مَنْ تَأْتَى أَصَابَ أَوْ كَادَ وَمَنْ عَجَلَ أَخْطَأَ أَوْ كَادَ)^(٥) وهو تابع في الاستشهاد به لابن مالك^(٦) وأبي حيان^(٧) وناظر الجيش^(٨).
- ما روي أنه (ﷺ) قال: (لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ)^(٩).
- وقوله: (لا عدوى ولا طيرة)^(١٠).
- حذف خبر "لا" النافية للجنس في هذه الأحاديث، وهذا هو الغالب عند الحجازيين، والواجب عند التميميين.
- يقول السيوطي: "وحذف خبر هذا الباب إن علم غالب في لغة الحجاز، ملتزم

(١) شرح شذور الذهب ص ١٨٨.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٢٦٨.

(٣) الحديث أخرجه الطبراني في معجمه الكبير ١٧/٣١٠، والأوسط ٣/٢٥٩.

(٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .

(٥) المطالع السعيدة ١/٣٠٣، وينظر الهمع ١/٤٢٠.

(٦) شرح التسهيل ١/٣٩٥.

(٧) ارتشاف الضرب ٣/١٢٣٠، والتذيل والتكميل ٤/٣٥٣.

(٨) تمهيد القواعد ٣/١٢٦٩.

(٩) الحديث في موطأ مالك ٢/٧٤٥، ومسند الإمام أحمد ١/٧٩٧، و٧/٥٦٩.

(١٠) الحديث في مسند الإمام أحمد ١/٤٧٣ و٢/٢٧٧، وصحيح البخاري ٧/١٦٤، وصحيح

مسلم ٤/١٧٤٢.

في لغة تميم وطيء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: ﴿لَا صَيْرَ﴾^(١)، ﴿فَلَا قَوْتَ﴾^(٢)، (لا ضررَ ولا ضرارَ)، (لا عدوى ولا طيرة)، لا بأس^(٣). وهو تابع في الاستشهاد بهما لابن مالك^(٤) وأبي حيان^(٥) وناظر الجيش^(٦) والشاطبي^(٧).

- قوله (ﷺ): (لا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالله)^(٨).
استشهد به السيوطي دون أن ينسبه إلى رسول الله على أن خبر "لا" النافية للجنس أكثر مما يحذفه الحجازيون مع "الإ"^(٩).
وذكره قبله سيبويه^(١٠) ولكن على أنه قول لبعض العرب، ومثَّل به أيضاً المبرد^(١١) والسيرافي^(١٢) وابن يعيش^(١٣) وغيرهم^(١٤).

- (١) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء، وتتمة الآية ﴿قَالُوا لَا صَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾.
- (٢) من الآية ٥١ من سورة سبأ، وتتمة الآية: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فِرَعُوعًا فَلَا قَوْتَ وَأَخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾.
- (٣) المطالع السعيدة ٣٢٤/١، وينظر عقود الزبرجد ١٢٧.
- (٤) شرح التسهيل ٥٧/٢.
- (٥) التذييل والتكميل ٢٤٠/٥، وارتشاف الضرب ١٣٠٠/٣.
- (٦) تمهيد القواعد ١٤٠٨/٣.
- (٧) المقاصد الشافية ٤٤٩ / ٢.
- (٨) تتكرر هذه الجملة في كثير من الأحاديث، ينظر مسند الإمام أحمد ٢٧٧/٣، وصحيح البخاري ١٥٩/١، ٦١/٢، و١٤٤/٩، وصحيح مسلم ٢٨٩/١.
- (٩) المطالع السعيدة ٣٢٤/١.
- (١٠) الكتاب ٢٩٢/٢، وينظر: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والآثر في كتاب سيبويه ٣٢٩ - ٣٣١.
- (١١) المقتضب ٣٨١/٤، ٣٨٧.
- (١٢) شرح كتاب سيبويه ٢٤٢/٢.
- (١٣) شرح المفصل ٩/١، و٦٤/٢، ٢٧١.
- (١٤) ينظر: شرح المفصل ١١٢/٢، و٥٣/٩، وأمالي ابن الحاجب إملاء ٨٥ ج ١ ص ٤٢١، =



- ما رُوِيَ أَنَّهُ (ﷺ) قَالَ: (مَنْ بَلَىٰ بِهَذِهِ الْقَادُورَاتِ) (١).
- استشهد السيوطي بالحديث مع نسبته إلى رسول الله (ﷺ) على حذف الفاعل لغرض لفظي وهو تعظيمه، فيصان اسمه على أن يقرب باسم المفعول (٢)، وهو مسبوق في ذلك بابن مالك (٣).
- ما ورد في الحديث: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ) (٤).
- ذكر السيوطي الحديث مستشهداً به على أن مما ينصب على الاختصاص ما كان مضافاً إلى ما فيه "أل" (٥).
- وهو تابع في ذلك لابن مالك (٦) وابن هشام (٧) وآخرين (٨).

- = وإملاء ٨٨ ج ٤٣٤/١، شرح التسهيل ٩/١، و٦٤/٢، و٢٧١، والتذييل والتكميل ٢٤٣/٥، والمقاصد الشافية ٤٩/١.
- (١) ورد الحديث بهذا اللفظ في البداية والنهاية لابن كثير ٢٢٨/٨، وورد في موطأ الإمام مالك ٥٢٨/٢ بلفظ: (من أصاب من هذه القادورات شيئاً فليستتر بستر الله)، وليس في ذلك شاهد حينئذ.
- (٢) المطالع السعيدة ٣٥١/١.
- (٣) شرح التسهيل ١٢٦/٢، وينظر التذييل والتكميل ٢٢٦/٦، وتعليق الفراند ٢٥٤/٤.
- (٤) ورد الحديث بلفظ: (إنا معشر الأنبياء لا نورث) في مسند الإمام أحمد ٦١٨/٣، والسنن الكبرى للنسائي ٩٨/٦، وورد بلفظ: (إنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة) في مسند الإمام أحمد ٥٣٤/١، و٣٩٦/٥.
- (٥) المطالع السعيدة ٣١٧/١، وينظر مع الهوامع ٢٤/٢.
- (٦) شرح الكافية الشافية ١٣٧٤/٣.
- (٧) شرح شذور الذهب ٢١٦، وأوضح المسالك ١١١/٣.
- (٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٤٦/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٦٦٧/٧، والمقاصد الشافية ٤٧١/٥.



- ما رُوِيَ أنه (ﷺ) قال: (دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ)^(١).
- أورد السيوطي الحديث للاستشهاد به على أن المفعول له إذا فقد شرطاً من الشروط - وهي أن يكون مصدرًا قلبياً معطلاً لحدث ومشاركاً لعامله في الوقت والفاعل^(٢) - قد يجر بـ"في" السببية، فقال: "وقد يجر بفي السببية نحو: دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ"^(٣).
- وهذا ما ذكره أيضاً في (الهمع)^(٤)، وزاد على ما في (المطالع السعيدة) تصريحه باحتجاج ابن مالك به^(٥) على مجيء "في" للتعليل^(٦).
- وذكر أيضاً في (عقود الزبرجد)^(٧) نص ابن مالك وتصريحه بأنه ممن خفي على كثير من النحويين^(٨).
- قال رسول الله (ﷺ): (إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى)^(٩).
- يقول السيوطي "وقد ترد [عند] للزمان، نحو: "الصبر عند الصدمة الأولى"^(١٠). وهو تابع في ذلك لابن الشجري^(١١)، وابن مالك^(١٢).

- (١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٩٢/٣، وصحيح البخاري ٥٧/٤، وصحيح مسلم ٢١١٠/٤.
- (٢) ينظر: التصريح ٣٣٤/١ - ٣٣٥.
- (٣) المطالع السعيدة ٣٩٩/١.
- (٤) ١٠٠/٢.
- (٥) ينظر شرح التسهيل ١٥٦/١٩٩، ٣/٢، والارتشاف ١٧٢٦/٤، وتمهيد القواعد ١٨٨٤/٤.
- (٦) الهمع ٣٦١/٢.
- (٧) ٤٥٥/١.
- (٨) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢٣.
- (٩) الحديث في صحيح الباري ٩٩/٢، وصحيح مسلم ٦٧٣/٢.
- (١٠) المطالع السعيدة ٤١٣/١.
- (١١) الأمالي الشجرية ٥٠٥/٢.
- (١٢) شرح التسهيل ٢٣٥/٢، وينظر التذييل والتكميل ٦٩/٨، وتمهيد القواعد ٢٠٠٦/٤.



- ما ورد في الحديث: (مَا حَاشَا فَاطِمَةَ وَلَا غَيْرَهَا)^(١).
استشهد السيوطي بالحديث على مجيء "حاشا" في غير الاستثناء فعلاً متصرفاً متعدياً، تقول: حاشيته بمعنى استثنيتة^(٢).
و"ما" نافية والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة^(٣).
واقصر ابن مالك في الاستشهاد بالحديث على قوله (ﷺ): (ما حاشا فاطمة)^(٤)، وهذا يدل على أنه - يعني ابن مالك - أراد بـ "حاشا" الاستثناء، وقد اختلف النحويون في جواز دخول "ما" المصدرية على حاشا في الاستثناء، فأجازه بعضهم على قلة^(٥).
- ما جاء في الحديث: (تَحَنُّ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ بَيْدَ أَنَّهُمْ أُوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا)^(٦).
أورد السيوطي الحديث على أنه مثال لمجيء "بيد" اسم ملازم للإضافة إلى "أن"^(٧) وصلتها، فلم يصرح بأنه حديث، وهذا صنيعه أيضاً في الهمع^(٨)، واستشهد به قبله ابن مالك^(٩).

- (١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٤٤٦/٢، والسنن الكبرى للنسائي ٣٢٤/٧.
(٢) المطالع السعيدة ٤٤٧/١، وينظر همع الهوامع ٢١٣/٢.
(٣) ينظر: مغني اللبيب بحاشية الأمير ١٠٩/١، ومنهج السالك ١٦٧/٢.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٨/٢.
(٥) ينظر: التذليل والتكميل ٣٢٧/٨، وتمهيد القواعد ٢٢٠٣/٥.
(٦) الحديث في مسند الإمام أحمد ٦٢/٣، وصحيح البخاري ٢/٢، ٦، ٤، ٢١٥، ١٥٩/٨، وصحيح مسلم ٥٨٦/٢.
(٧) المطالع السعيدة ٤٤٨/١.
(٨) ٢٠٨/٢.
(٩) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢١١.



- ما روي أنه جاء في الحديث: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ)^(١).
- أورده السيوطي مصرحاً بأنه حديث، ومستشهداً به على زيادة على، أي: من حلف يميناً^(٢).
- وهو تابع في ذلك لابن مالك^(٣)، ورده أبو حيان فقال: "إن صح أنه من لفظ الرسول فهو مضمن معنى جسر، أي من جسر بالحلف على يمين"^(٤).
- ولم يذكر السيوطي رد أبي حيان في (المطالع) ولكنه ذكره في (الهمع)^(٥).
- ما روي أنه (ﷺ) قال: (وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ)^(٦).
- وقال: (صُومُوا لِرُؤُوبَيْتِهِ)^(٧).
- استشهد السيوطي بالحديثين على أن اللام في الحديث الأول بمعنى "على"، وفي الثاني بمعنى "بعد"، فقال: وبمعنى على، نحو: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾^(٨). ﴿تَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾^(٩). ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾^(١٠) (واشترطي لهم الولاء) ... وبمعنى بعد، نحو:

- (١) الحديث في مسند الإمام أحمد ١٢/٢، ١٧، ١٥٩، ٣/٣٥٠، و٥/٦٠٨، وصحيح البخاري ١٤٥/٣، ١٥٩، ٤٢/٦، و٨/١٦٧، وصحيح مسلم ١/١٠٤، و٣/١٢٧١.
- (٢) المطالع السعيدة ٢/٦٢.
- (٣) ينظر شرح التسهيل ٣/١٦٥، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٨٣.
- (٤) التذييل والتكميل ١١/٢٤٠.
- (٥) ٢/٣٥٧.
- (٦) الحديث في موطأ الإمام مالك ٢/٧٨٠، وصحيح البخاري ٣/٩٥، ١٩٩، وصحيح مسلم ٢/١٥٠٤.
- (٧) الحديث في مسند الإمام أحمد ١/٥٩٠، و٣/٥٨٢، وصحيح البخاري ٣/٣٤، وصحيح مسلم ٢/٧٥٩.
- (٨) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.
- (٩) من الآية ١٠٣ من سورة الصافات.
- (١٠) من الآية ٧ من سورة الإسراء.

- ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١). (صوموا لرؤيته)^(٢).
- وقد استشهد بهما قبله أبو حيان^(٣) وابن هشام^(٤).
- قوله (ﷺ): (مُطَرَّنًا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ)^(٥).
- وقوله: (مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) إِلَى هِرَقْلٍ)^(٦).
- استشهد بهما السيوطي على مجيء "من" لابتداء الغاية مطلقاً، ولم يصرح بأنهما حديثان^(٧).
- وفي الحديث الأول وردت "من" لابتداء الغاية في الزمان وهو ما صححه ابن مائك^(٨) وابن هشام^(٩)، وفي الحديث الآخر جاءت لابتداء الغاية في غير المكان والزمان كما قال أبو حيان^(١٠).
- قال رسول الله (ﷺ): (وَإِيمُ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ)^(١١).
- أورد السيوطي الحديث منسوباً إلى رسول الله (ﷺ)، ومستشهداً به على مجيء "إيم" مضافاً إلى "الذي"^(١٢).

- (١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.
- (٢) المطاع السعيدة ٦٩/٢.
- (٣) التذليل والتكميل ١٧٨/١١.
- (٤) مغني اللبيب بحاشية الأمير ١٧٨/١.
- (٥) الحديث في الموطأ ١٩١/١، وصحيح البخاري ٣٦/٢.
- (٦) الحديث في صحيح البخاري ٤٥/٦، وصحيح مسلم ١٣٩٣/٣.
- (٧) المطاع السعيدة ٧٠/٢ - ٧١، وينظر: الهمع ٣٧٦/٢ - ٣٧٧.
- (٨) شرح التسهيل ١٣٢/٣، وينظر: عقود الزبرجد ١٧٦/١.
- (٩) مغني اللبيب بحاشية الأمير ١٤/٢.
- (١٠) التذليل والتكميل ١٢١/١١، وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤.
- (١١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٢٦٠/٤، والمعجم الكبير للطبراني ١٤٢/١٣.
- (١٢) المطاع السعيدة ٨٢/٢، وينظر: الهمع ٣٩٦/٢.



- وهو قليل كما صرح ابن مالك^(١)، وما يفهم من كلام أبي حيان^(٢) والمرادي^(٣).
- قوله (ﷺ): (أَيَّمَا إِهَابِ دُبْعٍ)^(٤).
- يقول السيوطي: "وإذا أُضِيفَتْ [أَي] إلى نكرة فهي نفس ما تُضَافُ إليه ككل، وإذا أُضِيفَتْ إلى معرفة فهي كـبعض، وفي التنزيل: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ فَضَيْتُ﴾^(٥) وفي الحديث: (أَيَّمَا إِهَابِ دُبْعٍ)^(٦).
- ولم أعتز على من استشهد به غيره فيما بين يدي من مراجع.
- ما رُوِيَ أَنَّهُ (ﷺ) قَالَ: (إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي)^(٧).
- ذكره السيوطي منسوباً إلى رسول الله (ﷺ)، وقال: أراد إن استعمال هذين، فحذف "الاستعمال" وأقام "هذين" مقامه، فأفرد الخبر^(٨).
- وهذا النص بلفظه لابن مالك، ولم ينسبه السيوطي إليه^(٩) في المطالع، ونسبه إليه في (عقود الزبرجد)^(١٠)، وتبعهما في الاستشهاد به الأشموني^(١١).

- (١) شرح التسهيل ٢٠٢/٣ - ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٠/٢.
- (٢) ينظر: الارتشاف ١٧٧١/٤.
- (٣) الجنى الداني ص ٥٤٠.
- (٤) الحديث في مسند الإمام الشافعي ١٠/١، ومسند الإمام أحمد ٥٨٤/١، ٧٠٣، والسنن الكبرى للنسائي ٣٨٢/٤.
- (٥) من الآية ٢٨ من سورة القصص.
- (٦) المطالع السعيدة ٩٥/٢.
- (٧) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣٣٥/١، وسنن أبي داود ٥٠/٤، والسنن الكبرى للنسائي ٣٥٧/٨.
- (٨) المطالع السعيدة ٩٦/٢.
- (٩) شرح الكافية الشافية ٩٦٩/٢.
- (١٠) ١٥٢/٢.
- (١١) منهج السالك بحاشية الصبان ٢٧٢/٢.



- ما رُوِيَ أَنَّ الرَّسُولَ (ﷺ) قَالَ: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي صَاحِبِي) ^(١).
- ذكره السيوطي مصرحاً بأنه حديث، وأورده للاستشهاد به فقط على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور بشرط أن يكون المضاف عاملاً فيهما، فلم يذكره للاحتجاج به على من منعه، ولم يورد خلافاً في المسألة ^(٢)،
- وفيها عدة آراء لا مجال لتفصيل القول فيها في هذا البحث ^(٣).
- على أن الحديث قد ورد برواية أخرى بعدم الإضافة: (تاركون لي) ^(٤)، ففعل الحديث مروي بالمعنى. والله أعلم.
- ما قيل إنه ورد في الحديث: (أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رِجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ) ^(٥).

- (١) ورد الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري ٧٥/٦، وفضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل ٢٤٠/١.
- (٢) المطالع السعيدة ٩٧/٢ - ٩٨، وورد الحديث في: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٦٢/١، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ٩٩٢/٢، وأوضح المسالك ٢٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٦٩/٣، وهمع الهوامع ٤٣٢/٢، والتصريح ٥٨/٢، ومنهج السالك بحاشية الصبان ٢٧٦/٢.
- (٣) ينظر: الكتاب ١٧٦/١ - ١٨٠، والمقتضب ٣٧٦/٤، ومعاني القرآن للفرأء ٣٥٨/١، والإصناف مسألة (٦٠) ج ٤٢٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٦/٢، وتوجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة لأبي علي الفارسي للباحثة هالة زهران ٢٧٢/١ - ٢٧٩.
- (٤) الجامع الصحيح المختصر للبخاري ١٧٠١/٤، وفضائل الصحابة ٣٤٧/١، والسنة لابن أبي عاصم ٥٧٦/٢.
- (٥) الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري ٩٥/٣، صحيح ابن حبان ١٦٧/١٠.



استشهد به السيوطي مصرحاً بأنه حديث على حذف الفاء من جواب "أما" في النثر، ونصّ على أنه نادر^(١)، وقد استشهد به قبله ابن مالك^(٢) وآخرون^(٣).
على أن الحديث قد ورد بالفاء في جواب أما (فما بال رجال) في العديد من كتب السنة^(٤) مما يوهم روايته بالمعنى.

- ما قيل إنه ورد في الحديث: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)^(٥).

استشهد السيوطي بهذا اللفظ المروي فقال: "أفعل التفضيل لا يرفع في اللغة المشهورة اسماً ظاهراً؛ لأن شبهه باسم الفاعل ضعيف من قبل أنه في حال التنكير لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بخلاف اسم الفاعل، والصفة المشبهة به، فإن أدى ترك الظاهر إلى فصل بمبتدأ بين المفضل والمفضل عليه، تخلص من ذلك بجعل المبتدأ فاعل أفعل، بشرط كونه سبباً، كالصوم بالنسبة إلى الأيام، في قوله (ﷺ)^(٦)، وذكر الحديث.

- (١) المطالع السعيدة ١٢٣/٢ - ١٢٤، وينظر: عقود الزبرجد ٢٢٧/٣ - ٢٢٥.
- (٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٩٥.
- (٣) ينظر: المقاصد الشافية ١٩٥/٦، وتعليق الفرائد ١٣٧/٣، والتصريح ٢٦٢/٢، أوضح المسالك ٢٠٦/٣، وشرح ابن عقيل ٤٤/٤.
- (٤) ينظر موطأ الإمام مالك ٧٨٠/٢، ومسند الشافعي ١٧٤/١، ٢٠٤، والسنن الكبير للبيهقي ٤٩٨/١٠، والسنن الصغير للبيهقي ٢٢٤/٤.
- (٥) لم يرد الحديث بهذا اللفظ في كتب السنة، وإنما روي بألفاظ متعددة منها ما ورد في مسند أبي داود ٤٠/٤: (ما من أيام أحب إلى الله (ﷺ) العمل فيها من عشر ذي الحجة)، وفي المصنف لعبد الرزاق ٣٧٦/٤، والمعجم الكبير للطبراني ١٣/١٢ ورد بلفظ: (ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل أو أفضل فيهن العمل من أيام العشر..)، وفي مسند الإمام أحمد ٥٩٥/٢ (ما من أيام أحب إلى الله العمل فيهن من هذه الأيام).
- (٦) المطالع السعيدة ١٨٤/٢، وينظر: عقود الزبرجد ٢٣/٢.

وهذا النص بلفظه لابن مالك^(١) ولم ينسبه السيوطي إليه. وقد استشهد العديد من النحاة كسيبويه^(٢) والمبرد^(٣) وغيرهما^(٤) بهذا اللفظ المروي عن رسول الله ﷺ دون رفعه إليه ﷺ، وهذا هو الصحيح؛ لأن الحديث لم يرو في كتب السنة عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ، وإنما ورد بألفاظ أخرى أقربها للحديث المستشهد به ما رواه الترمذي أنه ﷺ قال: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، يَعْدِلُ صِيَامَ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ، وَقِيَامَ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ)، ثم علق عليه بقوله "إنه حديث غريب"^(٥).

وفي هذه الرواية ورد (أن يتعبد) مكان (الصوم) في الرواية الأولى، وهو مصدر مؤول من "أن" والفعل، وفاعل لاسم التفضيل "أحب"^(٦).

- ما روي أنه ﷺ قال: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنِكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُؤْتَمِنُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلِفُونَ وَيُؤْلَفُونَ)^(٧).

استشهد السيوطي بالحديث على أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة مراداً به معنى المجرد، أي: يقصد به التفضيل، وينوي معنى: "من" فيجوز أن يوافق في ملازمة الأفراد والتذكير، وأن يوافق المعرف بالألف واللام في ملازمة المطابقة لما

(١) شرح الكافية الشافية ١١٣٩/٢ - ١١٤٠.

(٢) الكتاب ٣٢/٢.

(٣) المقتضب ٢٥٠/٣.

(٤) ينظر: الأصول ١٣١/١، المستوفي في النحو ٩/٢، البديع ٥١٩/١.

(٥) سنن الترمذي ١٢٢/٣.

(٦) ينظر: ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه ص ٣٠٠.

(٧) الحديث في مسند الإمام أحمد ٦٤٤/٢، و ٧١٠ بلفظ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسًا يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ، فَأَعَادَهَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ الْقَوْمُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَحْسَنِكُمْ خَلْقًا)، وفي سنن الترمذي ٣٧٠/٤: أن الرسول ﷺ قال: إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً).



هو له، وقد اجتمع الأمران في قوله (ﷺ)^(١).

وهو تابع في الاستشهاد به للزمخشري^(٢) وابن الأثير^(٣) وابن مالك^(٤) وغيرهم^(٥).
- ما روي أنه (ﷺ) قال: (إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي الصَّلَاةَ وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، تُثْنِئُهَا، رُبْعُهَا، إِلَى عَشْرُهَا)^(٦).

أورد السيوطي الحديث للاستشهاد به على بدل الإضراب، وهو ما يذكر متبوعه بقصد، ويُسمى بدل البداء، نحو: أكلت تمرًا زبيبًا، أخبرت أولاً بأكل التمر، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزبيب، ومنه أيضًا الحديث^(٧).

وقد استشهد به أيضًا ابن عصفور^(٨)، وابن مالك^(٩)، والمرادي^(١٠) وغيرهم^(١١).

- (١) ينظر: المطالع السعيدة ١٨٨/٢، وهمع الهوامع ٧٦/٣.
- (٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٧/٣.
- (٣) البديع في علم العربية ٢٨٩/١.
- (٤) شرح التسهيل ٥٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢.
- (٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢٥/٥، والتنزيل والتكميل ٢٧١/١٠، و٥٩/١١، وتمهيد القواعد ٢٦٧٧/٦، والمقاصد الشافية ٥٨٠/٤.
- (٦) الحديث في سنن أبي داود ٢١١/١، والسنن الكبرى للنسائي ٣١٦/١، ولفظه فيهما: (إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلواته، تسعها، ثمناها سبعة سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها).
- (٧) ينظر: المطالع السعيدة ٢٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٤٩/٣.
- (٨) المقرب ص ٢٤٣، وشرح جمل الزجاجي ٢٨٤/١.
- (٩) شرح الكافية الشافية ١٢٧٨/٣.
- (١٠) توضيح المقاصد ٢٥١/٣.
- (١١) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٤/٢، تمهيد القواعد ٣٤٠٢/٧، والمقاصد الشافية ١٩٨-١٩٩/٥.

- قال رسول الله (ﷺ): (بني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله - الحديث)^(١).
- أورد السيوطي الحديث للاستشهاد به على جواز القطع في البدل على إضمار مبتدأ^(٢)، ويجوز في "شهادة" أيضاً الجر على البدل، والنصب على تقدير: أعني. يقول أبو البقاء: "يجوز (شهادة) بالجر وكذلك ما بعده على البدل من (خمس)، وبالرفع على تقدير: هي، وبالنصب على إضمار أعني"^(٣).
- قال رسول الله (ﷺ): (كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ)^(٤).
- استشهد السيوطي بالحديث على أن "حتى" كالواو في أنه لمطلق الجمع^(٥)، وهو ما استشهد به قبله ابن مالك^(٦) وأبو حيان^(٧) وغيرهما^(٨).

- (١) الحديث في مسند الإمام أحمد ٢/٢٨١، وصحيح البخاري ١/٩٠٨، و٣٢/٦، وصحيح مسلم ٤٥/١.
- (٢) ينظر: المطالع السعيدة ٢/٢٢٩، وجمع الهوامع ٣/١٥٤.
- (٣) إعراب الحديث النبوي ص ١٦٣.
- (٤) الحديث في موطأ الإمام مالك ٢/٨٩٩، ومسند الإمام أحمد ٢/٤٧٩، وصحيح مسلم ٤/٢٠٤٥، وصحيح ابن حبان ١٤/١٧.
- (٥) المطالع السعيدة ٢/٢٣٧، وجمع الهوامع ٣/١٨١، وعقود الزبرجد ٢/٢٢.
- (٦) شرح التسهيل ٣/٣٥٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١٢.
- (٧) التذييل والتكميل ١/٤٩٢.
- (٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٥٣، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٤٨، والمقاصد الشافية ٥/٩٧.



- النوع الثالث: حديثان أوردهما السيوطي لتوجيه إعرابهما، وهما:
- قوله (ﷺ): (سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ)^(١).
 - قوله (ﷺ): (أَنَّ مُوسَى سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجْرٍ)^(٢).
وقد وجّه السيوطي نصب الكلمات الأربع (عدد، ورضا، وزنة، ومداد) في الحديث الأول على الظرف، على أن التقدير: قدر زنة عرشه، وكذا البواقي، فلما حذف الظرف الذي هو "قدر" قام المضاف إليه مقامه في إعرابه^(٣).
وكذلك نصب "رمية" في الحديث الآخر على الظرف بتقدير: قدر رمية بحجر^(٤)، وأورد العديد من آراء العلماء ليعضد رأيه في هذا التوجيه^(٥)، وهو ما صنعه أيضًا في (عقود الزبرجد)^(٦)، وألف في المسألة كراسة سماها (رفع السنّة في نصب الزنّة)^(٧).
- ولم أعثر فيما بين يدي من مراجع - على من أورد توجيه الحديثين قبل السيوطي، وأورد ابن عنقاء الحديث الأول منهما، وذكر توجيه إعرابه منسوبًا للسيوطي^(٨).

-
- (١) الحديث في صحيح مسلم ٤/٢٠٩٠، والأدب المفرد للبخاري ٣٣٩.
 - (٢) الحديث في مسند الإمام أحمد ٣/١١٣، وصحيح البخاري ٢/١١٣، و٤/١٩١، وصحيح مسلم ٤/١٨٤٢.
 - (٣) ينظر: المطالع السعيدة ١/٤٠٥.
 - (٤) السابق ١/٤٠٧.
 - (٥) المطالع السعيدة ١/٤٠٥ - ٤٠٨.
 - (٦) ١/٤٢٥.
 - (٧) ينظر: المطالع السعيدة ١/٤٠٨، وعقود الزبرجد ١/٤٢٦ - ٤٣٣.
 - (٨) غرر الدرر الوسيطية ٢/٦٨٧ - ٦٨٨.



الختام

النتائج:

- أثر البحث في موقف السيوطي من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث في النحو من خلال كتابه (المطالع السعيدة في شرح الفريدة) جملة من النتائج أبرزها:
- ١- أن السيوطي ممن توسط فجوز الاستشهاد بالأحاديث التي أعتني بنقل ألفاظها.
 - ٢- أثبت البحث أن نسبة منع الاستشهاد بالحديث في النحو لأبي حيان وابن الضائع من قبيل الخطأ المشهور، فإنهما لم يصرحا بمنع الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وإنما اقتصر حديثهما على الأحاديث المروية بالمعنى، ويؤكد ذلك أن مؤلفاتهما تذر بالاستشهاد بالعديد من الأحاديث لرسول الله (ﷺ).
 - ٣- تصنيف النحاة ومذاهبهم في الاستشهاد والاحتجاج بالحديث إلى صنفين فقط؛ من يجيز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، ومن يجيز الاستشهاد بالحديث الذي أعتني بنقل ألفاظه، وأما تصنيفهم إلى ثلاثة مذاهب فإنه مخالف للواقع، ولما عليه من نسب إليهم المنع.
 - ٤- الاقتصار في الاستشهاد والاحتجاج بالأحاديث على ما تواتر نقله باللفظ؛ وذلك خشية الوقوع في الوعيد الشديد لرسول الله (ﷺ) في قوله: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلَنُبَوِّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)؛ ولأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، خاصة إذا كان المعول عليه وقد تعددت ألفاظه قد يؤدي إلى ترجيح مذهب على آخر، وأن يجوز في النثر ما خص به الشعر.
 - ٥- تبين من البحث أن علة اختلاف العلماء في الاستشهاد بالحديث في النحو وكذلك الصرف، ترجع إلى الطبيعة الخاصة لهما في اعتمادهما على اللفظ، وبنيته وموقعه في التركيب، وقد أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى مما يوهم أن اللفظ ليس لرسول الله (ﷺ).



- ٦- أورد السيوطي في (المطالع السعيدة) ثمانية وأربعين حديثاً، منها ثلاثة أحاديث للحث على تعلم العربية، وحديث علل به تقسيمه الكتاب إلى سبعة كتب، وأربعة أحاديث لبيان معنى لغوي، وأربعون حديثاً أوردها في واحد وأربعين موضعاً - حيث كرر واحداً منها - للاحتجاج والاستشهاد بها في النحو.
- ٧- انفرد السيوطي بأربعة أحاديث لم أعثر فيما بين يدي من مراجع نحوية على من ذكرها أو من استشهد بها قبله، وهي قوله (ﷺ): (كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ)، وقوله (ﷺ): (أَيُّمَا إِهَابِ دُبُغٍ)، و(سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِينَةَ عَرْشِهِ)، و(أَنَّ مُوسَى سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ).
- ٨- ذكر السيوطي أحاديث ولم يصرح برفعها إلى رسول الله (ﷺ)، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).
- ٩- من الأحاديث ما لا يصح رفعه إلى رسول الله (ﷺ)، لأنه منكر أو موضوع أو كذب كما قال علماء السنة، كالأحاديث التي وردت للحث على تعلم العربية.
- ١٠- من الأحاديث ما لا يصح عزوه إلى رسول الله (ﷺ) باللفظ الذي ورد في كتب النحو، مثل حديث: (فَيَذْهَبُ كَيْمَا فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا) فَإِنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ لَمْ يَقِفْ عَلَى حَذْفِ مَنْصُوبٍ "كِي" وَهُوَ "يَسْجُدُ"، فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي جَمِيعِ النُّسخِ.
- وأخيراً أوصي بضرورة التعاون بين الباحثين في أقسام النحو والحديث، فتشكل لجان متخصصة منهما لتتبع الأحاديث الواردة في كتب النحو، فما تأكد روايته باللفظ يعتمد عليه في الاحتجاج والاستشهاد وإلا فلا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين



فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٢٦٢٨	الأنعام	١٤٩	﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾
٢٦٥١	التوبة	٤٠	﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾
٢٦٦٧	الإسراء	٧	﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾
٢٦٦٧	الإسراء	٧٨	﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾
٢٦٦٩	الإسراء	١٠٩	﴿وَيَحْرِوْنَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾
٢٦٦٣	الشعراء	٥٠	﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾
٢٦٦٩	القصص	٢٨	﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾
٢٦٦٣	سبأ	٥١	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَعُوا فَلَا قُوَّةَ وَأَخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ﴾
٢٦٦٧	الصفوات	١٠٣	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾
٢٦٦٢	ص	٢٣	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث
٢٦٥٠	أحبو العرب لثلاث لثلاث: لابن الأعرابي، والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي.
٢٦٤٩	أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن.
٢٦٥١	أفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٦٠	أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله.
٢٦٧٢	ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا، الموطنون أكنافًا، الذين يألفون ويؤلفون.
٢٦٧٠	أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله.
٢٦٦١	أمر بمعروف صدقة.
٢٦٧٣	إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى عشرها.
٢٦٥٠	إن الله وتر يحب الوتر، أما ترى السماوات سبعا والأرضين سبعا والطواف سبعا.
٢٦٦٥	الصبر عند الصدمة الأولى.
٢٦٥٦	إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت علي غضبي.
٢٦٧٥	أن موسى سأل ربه إن يديه من الأرض المقدسة رمية بحجر.
٢٦٥٠	إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس.
٢٦٦٩	إن هذين حرام على ذكور أمتي.
٢٦٥٢	أن يكنه فلن تسلط عليه.
٢٦٦٩	أيما إهاب دبع.
٢٦٧٤	بني الإسلام على خمس شهادة ألا إله إلا الله.



الصفحة	الحديث
٢٦٥٥	ثوبى حجر.
٢٦٦١	خمس صلوات كتبهن الله.
٢٦٦٥	دخلت امرأة النار في هرة.
٢٦٤٩	رحم الله امرءاً أصلح من نسانه.
٢٦٧٤	سبحان الله عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته.
٢٦٦٧	صوموا لرؤيته.
٢٦٥٩	طوقه من سبع أرضين.
٢٦٥٦	فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً.
٢٦٤٧	كاد الفقر أن يكون كفرةً.
٢٦٥١	الكلمة الطيبة صدقة.
٢٦٥١	كلمتان حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم.
٢٦٧٤	كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس.
٢٦٥٤	لا أحد أخير من الله .
٢٦٦٣	لا حول ولا قوة إلا بالله.
٢٦٦٢	لا ضرر ولا ضرار.
٢٦٦٢	لا عدوى ولا طيرة.
٢٦٥٣	لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم.
٢٦٥٧	لا وتران في ليلة.
٢٦٦٦	ما حاشا فاطمة ولا غيرها.
٢٦٧١ ، ٢٦٤٣	ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.
٢٦٦٨	مطرنا من الجمعة إلى الجمعة.
٢٦٦٨	من محمد رسول الله (ﷺ) إلى هرقل.



الصفحة	الحديث
٢٦٦٢	من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد.
٢٦٥٨	من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا.
٢٦٦٤	من بلى بهذه القاذورات.
٢٦٦٧	من حلف على يمين.
٢٦٤٣	من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.
٢٦٦٤	نحن معاشر الأنبياء لا نورث.
٢٦٦٦	نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا.
٢٦٧٠	هل أنتم تاركو لي صاحبي.
٢٦٦٧	واشترطي لهم الولاء.
٢٦٥٩	وأناكم عن قيل وقال.
٢٦٦٨	وايم الذي نفسي بيده.
٢٦٤٦	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.

فهرس أقوال العرب

الصفحة	القول
٢٦٥٢ ، ٢٦٥٣	عليه رجلا ليسنى

فهرس الشعر

الصفحة	البحر	القائل	البيت
٢٦٥١	الطويل	لبيد	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ .: وكل نعيم لا محالة زائل

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- احتجاج النحويين بالحديث للدكتور/ محمود حسني محمود، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد (٢) ١٩٧٩م.
- الأدب المفرد للبخاري، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط: أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د/ رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، ط: أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه للدكتور/ محمود فجال، الرياض، ط: أولى ١٤٣٠هـ.
- الاستشهاد بالحديث في اللغة، للشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة للدكتور/ محمد عيد، عالم الكتب ط: ثالثة ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأضداد لابن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الأعلام للزركلي، ط: دار العلم للملايين، ط: سابعة ١٩٨٦م.
- الإغفال للفارسي، تحقيق: د/ عبد الله إبراهيم، دبي ٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق: د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: د/ محمود الطناحي، مطبعة المدني ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للأبباري، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأبباري، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- البداية والنهاية لابن كثير، ط: دار الفكر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د/ فتحي أحمد على الدين، ود/ صالح حسين العايد، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى ١٤٢٠/١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق: عياد ابن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: ثانية، بيروت ١٤١٥هـ.
- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق: د/ حسن هنداوي، ط: أولى، دار القلم من ١ - ٥، وباقي الأجزاء طبعة دار كنور إشبيليا.
- رسالة دكتوراه بعنوان: (تحقيق: الجزء السادس من كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان شرح كتاب التسهيل لابن مالك، إعداد: عبد الحميد محمود حسان حسين الوكيل ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية جامعة الأزهر رقم ١٧٣٩).
- التصريح بمضمون التوضيح، ط: دار أحياء الكتب العربية.
- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق: د/ محمد عبد الرحمن المفدي، ط: أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- توجيهات القضايا النحوية في كتاب الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، رسالة دكتوراه للباحثة هالة محمد السيد زهران، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، مخطوط بمكتبة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة، جامعة الأزهر.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الجامع الصحيح المختصر للبخاري، تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا، ط: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط: ثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- حجية الحديث النبوي في النحو للدكتور/ حسن محمد هنداوي، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، العدد (٣١) ج (٢) ٢٠١٢م.
- الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور/ محمود فجال، أضواء السلف، ط: ثانية.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي، تحقيق: أ/محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية، ط: أولى ١٩٦٧م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم، مطبعة السعادة، مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- أبو حيان النحوي للدكتورة/ خديجة الحديثي، بغداد، ط: أولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- حواشي المفصل للشلويني، تحقيق: حماد الثمالي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.



- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون، مطبعة المدني، ط: رابعة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري للدكتور/ عبدالقادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: ثانية ١٩٩٣م.
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، ط: أولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط: أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة للألباني، دار المعارف، الرياض. ط: أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- السنة لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، ط: أولى ١٤٠٠هـ.
- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، ط: الحلبي، ط: ثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، ط: مؤسسة الرسالة، ط: أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- شذرات الذهب لابن العماد، تحقيق: الشيخ محمود الأرناؤوط، ط: دار ابن كثير، دمشق، ط: أولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.



- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح جمل الزجاجة لابن خروف، تحقيق: ودراسة من الأول حتى النهاية باب المخاطبة، د/ سلوى محمد عمر عرب، ط: معهد البحوث العلمية بمكة ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح.
- شرح جمل الزجاجة لابن الضائع = ابن الضائع وأثره النحوي.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط: ثانية ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: أولى ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق: شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ط: ثانية.
- شرح عمدة الحافظ وعدة الالف لابن مالك، تحقيق: د/ عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط: دار المأمون، ط: أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلى سيد علي، لبنان، ط: أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لابن الطيب الفاسي، تحقيق: د/ على حسن البواب، الرياض، ط: أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.



- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، شرح أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار المغني، ط: أولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- شعب الإيمان للبيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط: أولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق: د/ طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط: ثانية ١٤١٣هـ.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطا، دار العلم للملايين، ط: رابعة ١٩٩٠م.
- صحيح البخاري، طبعة الشعب، القاهرة، ط: أولى ١٩٨٧م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن الضائع وأثره النحوي، مع دراسة وتحقيق: القسم الأول من شرحه لجمال الزجاجي، رسالة دكتوراه، إعداد يحيى علوان حسون البدواي ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر رقم ٢٣٣٤.
- غرر الدرر الوسيطية لابن عنقاء، تحقيق: د/ محمد بن حسن العمري، دار المحدثين، ط: أولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي للسيوطي، تحقيق: د/ سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- فتح الباري، شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٧هـ.



- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: أولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير لزين الدين محمد المناوي، المكتبة التجارية، ط: أولى ١٣٥٦هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي، تحقيق: أ.د/ محمد يوسف فجال، دبي، ط: ثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- القاموس المحيط: للفيروزآبادي، المكتبة التجارية، ط: خامسة.
- قضايا الاستشهاد بالحديث، وشواهد في المغني، للأستاذة الدكتورة/ سهير محمد خليفة، ط: أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث لمحمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، ط: أولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- اللامات للزجاجي، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار صادر، ط: ثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار المعارف.
- مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور/ مهدي المخزومي، ط: الحلبي، ط: ثانية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: د/ محمد كامل بركات، دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المستوفي في النحو لابن فرخان، تحقيق: د/ محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، ط: عالم الكتب، بيروت، ط: أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.



- مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: د/ محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط: أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.
- مسند الشهاب لأبي عبد الله بن محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- مصطلح الحديث للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، ط: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المصنف في الأحاديث والأحكام لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض ١٤٠٩هـ.
- المصنف لأبي بكر عبد الرازق بن همام الحميري، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الهند، ط: ثانية ١٤٠٣هـ.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي، تحقيق: د/ نبهان ياسين حسين، ط: دار الرسالة، بغداد ١٩٧٧م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، ط: الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المعجم الأوسط: للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: ثانية.
- مغني اللبيب بحاشية الأمير، ط: دار إحياء الكتب العربية.
- المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د/ عيابد بن عيد الثبتي، مكة المكرمة، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.



- المقتضب للمبرد، تحقيق: الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩هـ.
- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، د/ حسن هنداوي، ط: دار القلم، دمشق، ط: أولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك بحاشية الصبان، ط: دار إحياء الكتب العربية.
- موطأ الإمام مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م، وطبعة أخرى برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط: المكتبة العلمية، ط: ثانية.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة/ خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: محمد رضوان عرقسوس، وآخرين، مؤسسة الرسالة، دمشق ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- نشأة النحو، وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، ط: دار المعارف، ط: ثانية.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وأخبار المصنفين لإسماعيل البغدادي، ط: دار إحياء التراث العربي.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٦٢٥	المقدمة
٢٦٢٧	المدخل: دلالات ومصطلحات.
٢٦٣٠	التمهيد: السيوطي وكتابه المطالع السعيدة.
	المبحث الأول
٢٦٣٢	السيوطي والاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو
٢٦٣٢	المطلب الأول: موقف النحاة من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث في النحو.
٢٦٤٥	المطلب الثاني: موقف السيوطي من الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي في النحو.
	المبحث الثاني
٢٦٤٩	الأحاديث النبوية المحتج بها والمستشهد بها في كتاب (المطالع السعيدة في شرح الفريدة)
٢٦٤٩	مدخل
٢٦٥٢	النوع الأول: أحاديث أوردها السيوطي للاحتجاج بها أو نقل الاحتجاج بها عن ابن مالك أو غيره.
٢٦٥٧	النوع الثاني: أحاديث أوردها السيوطي للاستشهاد بها في النحو.
٢٦٧٤	النوع الثالث: حديثان أوردهما السيوطي لتوجيه إعرابهما.
٢٦٧٦	الخاتمة: النتائج.
٢٦٧٨	الفهارس.
٢٦٨٢	ثبت المصادر والمراجع.
٢٦٩١	فهرس الموضوعات.

بِسْمِ اللَّهِ